



المجلس الأعلى للثقافة
المشروع القومي للترجمة

جون لوك

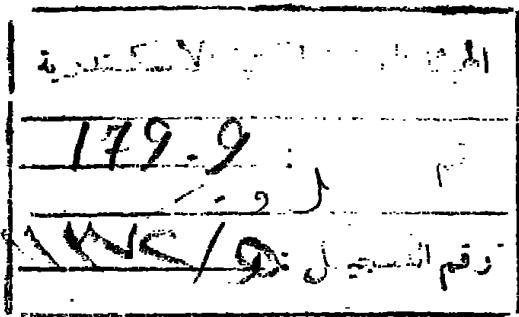
رسالة
في
التناسخ



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

تقديم ومراجعة
مراد وهبي

ترجمة
منى أبو سنه



اهداءات ١٩٩٩
المجلس الأعلى للثقافة
ج.م.ع

جون لوک
رسالة فی التسامح

ترجمة : منى أبوسنه

تقديم ومراجعة : مراد وهبه

الناشر : المجلس الأعلى للثقافة

الطبعة الأولى ١٩٩٧

حقوق الطبع محفوظة ١٩٩٧

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية :

الترقيم الدولي :

تقديم الكتاب

صراد وهبة

ولد جون لوك في سمرست بإنجلترا عام ١٦٣٢ ومات في إسكس عام ١٧٠٤ . التحق بمدرسة ويستمنستر ومكث بها ست سنوات يتلقى اللغات القديمة . ولما بلغ العشرين دخل جامعة أكسفورد وقضى بها ست سنوات يتتابع الدراسات التي تفضي إلى الكهنوتو . وفي عام ١٦٦٦ اتصل باللورد شافتسبرى وهو رجل دولة . كان مهموماً بالشقاق الدينى الذى كان سائداً في أوروبا على الإطلاق وفي إنجلترا على التخصيص ، وكان مؤثراً في بلاط تشارلس الثاني ، وكان كل منهما متزماً بالتسامح مع تباهي الغاية من هذا الالتزام : الأول من أجل الكاثوليك والثانى من أجل البروتستانت . ومن هنا ، نشأت العداوة بينهما إلى الحد الذى فيه حاول شافتسبرى منع الكاثوليكى جيمس الثانى من خلافة تشارلس الثاني . ويسبب هذه المحاولة توقع شافتسبرى الاعتقال ففر إلى هولندا عام ١٦٨٢ . وحيث كان لوك ملزاً لشافتسبرى فقد فرّ بعده إلى هولندا لاتهامه بالتورط في مؤامرة شافتسبرى . وفي منفاه كتب لوك «رسالة في التسامح» بتحريض من صديقه شافتسبرى . حررها باللاتينية ونشرها خلواً من اسمه في عام ١٦٨٩ . وكان يقصد التسامح الدينى بمعنى «إنه ليس من حق أحد أن يقتسم ، باسم الدين ، الحقوق المدنية والأمور الدنيوية» . ولهذا ، فإن «فن الحكم ينبغي ألا يحمل في طياته أية معرفة عن الدين الحق» ؛ ومعنى ذلك أن التسامح الدينى يستلزم ألا يكون للدولة دين لأن «خلاص النفوس من شأن الله وحده . ثم إن الله لم يفوض أحداً في أن يفرض على أي إنسان ديناً معيناً . ثم إن قوة الدين الحق كامنة في اقتناع العقل ، أي كامنة في باطن الإنسان^(١) . ويسبب هذه الأفكار هوجم لوك فألف رسالة ثانية في التسامح في يونيو ١٦٩٠ ، ورسالة ثالثة في يونيو ١٦٩٢ .

وقد طور جون ستيفوارت مل^(٢) مفهوم التسامح في كتابه المعنون «عن الحرية» (١٨٥٩)؛ إذ ارتأى أن التسامح يمتنع معه الاعتقاد في حقيقة مطلقة، أي تمتنع معه الدوجما dogma . يقول «إن الحرية الدينية تكاد لا تمارس إلا حيث توجد اللامبالاة الدينية التي تنبذ إزعاج سلامها بالمنازعات اللاهوتية . وحتى في البلدان المتسامحة ثمة تحفظات على التسامح لدى معظم المسلمين . فالإنسان قد يتحمل الانشقاق إزاء أسلوب الكنيسة ، ولكنه لن يتحمل التسامح إزاء الدوجما ، ومن ثم ليس في الإمكان نقد الدوجما من أصحاب الدوجما . ومعنى ذلك أن الدوجما سلطان وارد من مصدر غير عقل صاحب الدوجما . ولهذا ، فليس أمام الدوجماتيقي سوى أحد بدلين : إما أن يقول «أنا أؤمن لأنني أتعقل» أو يقول «أنا أؤمن لأنني غير معقول» .

وقد تبلور سلطان الدوجما فيما يُسمى بعلم العقيدة ، وهو العلم الذي يحتوى على كل ما يلزم المؤمن بعقيدة معينة . فنشأ ، على سبيل المثال ، علم اللاهوت في المسيحية وعلم الكلام في الإسلام . ووظيفة كل منهما تحديد بنود الإيمان ، ومن ثم فأنت لا تكون مؤمناً إلا إذا التزمت هذه البنود ، وإن لم تلتزم فأنت كافر تستحق التأديب كحد أدنى والقتل كحد أقصى . وقد مارس كل من علم اللاهوت وعلم الكلام وظيفة التكفير . فكفر جيليليو وقتل جيوردانو برونو ، وكفر ابن رشد وقتل الحلاج . بل إن المذاهب المسيحية كفرت بعضها البعض ، وكذلك فعلت الفرق الإسلامية .

وفي عام ١٩٦٥ ، صدر كتاب بعنوان «نقد التسامح الخالص» . والعنوان ينطوي على ملامح من عنوان كانط «نقد العقل الخالص» (١٧٨١) . فإذا كانت الغاية من نقد العقل ، عند كانط ، الكشف عن «الوهم» الكامن في عقل الإنسان الذي يدور على توهم قدرة هذا العقل على «اقتناص» المطلق ،

فالغاية من نقد التسامح الكشف عن «الوهم» الكامن في الأنظمة السياسية التي تزعم أنها تتسم بالتسامح وهي ليست كذلك . والكتاب يحتوى على مقالات ثلاثة حررها ثلاثة فلاسفة . المقالة الأولى بقلم روبرت بول فولف وهو من أنصار الفلسفة التحليلية وحُجَّة في فلسفة كانط ورافض لفلسفة هيجل . والمقالة الثانية بقلم بارنجهتون مور وهو رافض للفلسفة باعتبارها نوعاً من العبث الذي ينطوى على خطورة . والمقالة الثالثة بقلم هيربرت ماركوزه وهو حجة في فلسفة هيجل ، ورافض للفلسفة التحليلية . وقد اتفق الثلاثة على تناول قضية التسامح من أجل الكشف عن مكانتها في المناخ السياسي السائد . ومع تباين آرائهم إلا أنهم متفقون على أن التسامح ، نظرياً وعملياً ، ما هو إلا قناع يُخفى حقائق سياسية تتسم بالرعب والفزع .

تفصيل ذلك :

يرى فولف أن النظرية البرالية الكلاسيكية التي أسسها جون ستيوارت مل ليست صالحة لهذا الزمان ، ذلك أن مل يقرر أن الفرد سلطان ذاته طالما لم يحدث ضرراً للأخر . وإذا أحدث ضرراً فالمجتمع له الحق في التدخل . أما الآن فالديمقراطية التعددية ، من حيث هي أعلى مراحل تطور الرأسمالية ، مؤسسة على تعارض المصالح بين الجماعات الاجتماعية ، وعلى تفوق جماعة على الجماعات الأخرى بحيث يمكنها فرض رأيها على الحكومة ، ومن ثم تنتفي العدالة وينتفي التسامح . وليس في إمكان الديمقراطية التعددية إصلاح الحال لأنها عاجزة عن رؤية الشروق الناجمة عن النظام السياسي برمته . والت نتيجة التي ينتهي إليها فولف ضرورة مجاوزة الديمقراطية التعددية مع ما تزعمه من تسامح .

أما بارنجلتون مور فيدافع عن النظرية القائلة بأن الرؤية العلمانية والعلمية صالحة لفهم الأمور الإنسانية ، ويقصد بهذه الرؤية كل ما يستند إلى البرهان والبراهنة . وتأسياً على ذلك ، يتناول بارنجلتون كمحور لمقالته مهمة المثقف . ومهما تكن مهمته ، في رأيه ، ليست في الالتزام بأية نظرية سياسية ، أو بأى نضال ، وإنما في البحث عن الحقيقة وإعلانها . وحتى لو كانت الاهتمامات السياسية تسمح بتحديد الحقيقة التي يبحث عنها المثقف إلا أن هذه الحقيقة التي يكتشفها غالباً ما تكون مدمرة لهذه الاهتمامات . وفي عبارة أخرى يمكن القول بأنه إذا ارتدى المثقف أن الموقف الراهن يعبر عن كبت وقهر فإن عليه نقداً مدمرة . وهذا الواجب يلزمه التنويه بالأوهام وأنواع النفاق لدى أولئك الذين يرفعون شعار الحرية لتدعم النزعة الوحشية للموقف الراهن . والقول بأن الأسلوب العلمي في تناول قضایا المجتمع يفضی بالضرورة إلى التسامح تجاه النظام القائم ، أو أنه يحرم المثقف من البصيرة في فهم هذه القضایا - هو قول يتسم بالسخف والافتراء . ومع ذلك ، فالعلم ليس فوق النقد لأن العلم متسامح مع نقد العقل ، ولكن ليس متسامحاً مع اللامعقول على نحو ما يرى بارنجلتون مور .

أما المقالة الثالثة والأخيرة لماركوزه فهي تدور على ضرورة محاربة إيديولوجيا التسامح التي هي في الحقيقة إيديولوجيا تحافظ على الوضع القائم المستند إلى الظلم والتفرقة . ولهذا ، فإن ماركوزه يدعو إلى ما يسميه «التسامح المُفرّق» ، ويعناه أن التسامح ليس هبة من السلطة القائمة لأن هذه السلطة عبارة عن طغيان الأغلبية على الأقلية . ولهذا فإن الأقلية هي وحدها القادرة على اختراق الطغيان من أجل تأسيس مجتمع حر .

خلاصة القول ، عند الفلسفه الثلاثة ، أن التسامح ينطوى على نقشه وهو عدم التسامح . وهذه هي إشكالية التسامح ، وقد طرحتها في المؤتمر الإقليمي الأولى للمجموعة الأوروبيّة العربيّة للبحوث الاجتماعيّة الذي نظمته وعقدته في القاهرة في نوفمبر من عام ١٩٨١ تحت عنوان «التسامح الثقافي» . ويسبب هذا العنوان كان ثمة تخوف من عقد هذا المؤتمر بدعوى أن تناول قضية التسامح يستلزم بالضرورة تناول قضية التعصب . بيد أن هذا التخوف قد زال بحكم ضرورة مواجهة التعصب . وقد أشرتُ إلى شيء من هذا القبيل في الجلسة الافتتاحية ، إذ قلت موجهاً حديثاً إلى أعضاء المؤتمر :

«أنتم مكلفون ، بفضل ما تتمتعون به من مكانة أكاديمية ، بمهمة التفكير نقدياً في قضية ليست جديدة ، ومع ذلك لها أهمية خاصة في العالم الحديث لسبعين :»

السبب الأول : أن القضية المختارة [التسامح الثقافي] تتجاوز التناول التقليدي للتسامح على أنه دينى فحسب .

والسبب الثاني : أن هذه القضية هي المدخل الرئيسي إلى تقدم المجتمعات . ومع ذلك ، فأنا أعتقد أن هذا المؤتمر سيواجه مفارقات عديدة . فمثلاً التسامح اللامحدود يدمر التسامح . ثم إنه من المعروف تاريخياً أن الابداع إفراز من التعصب»^(٣) .

والسؤال ، إذن :

هل في الإمكان رفع المفارقات وما تنتوى عليه من تناقض ؟ جواب هذا السؤال يستلزم العودة إلى الجنور ، ولكن أية جنور ؟ هل هي جنور التسامح أم جنور عدم التسامح ؟

أعتقد أن العودة المطلوبة هي العودة إلى جنور عدم التسامح أو بالأدق التعصب لأنه هو الذي كان سائداً ولابيال . فالإنسان البدائي هو الذي ابتكر فكرة «التابو» . والتابو يعني أن ثمة أشخاصاً أو أشياء غير حية قد عزلت عن العالم وأصبحت «مقدسة» ؛ أي غير قابلة للنقد وإلا فالتعذيب أو الموت لمن يجرق على النقد . ومن هذه الوجهة فإن التابو ينطوى على أمر مطلق بالمعنى السلبي ، أي «لاتقتل» ، ومن ثم فأساس التابو هو الفعل المنوّع^(٤) .

وإذا طرحنا هذه الأفكار في إطار التاريخ البشري نحصل على الآتي :
«التعصب هو النتيجة الحتمية لمفهوم التابو» .

تفصيل هذه العبارة :

كان العقل اليوناني حراً في التفكير في الكون كما يحلو له ، وكان حراً في رفض التأويلات التقليدية ، وكان حراً في البحث عن الحقيقة غير مقيد من أية سلطة خارجية . ومع ذلك فقد قيل لبروتاغoras أن يطرح أفكاره في المحكمة ، وأنعدم سocrates ، وكانت حياة أرسطو معرضة للخطر .

وفي الحقبة المسيحية كان التعصب سائداً . فقد تنوّعت وتنوعتمحاكم التفتيش . من أهمها محكمة التفتيش الملكية في إسبانيا ، ومحكمة التفتيش المقدسة في روما . اختصت الأولى بالنظر في الهرطقة في خليج إيبيريا ، وفي المستعمرات الأمريكية . وامتدت الثانية حتى شملت كل أوروبا ، وأحرقت من شمال أوروبا جان دارك ، ومن جنوبها جيوردانو برونو .

وفي الحضارة الإسلامية انقسمت المعتزلة إلى عشرين فرقة وكل فرقة كفرت الأخرى . وكفر الغزالى كلاً من الفارابى وابن سينا ، واتهم ابن رشد بالإلحاد وأحرقت كتبه لأنه دعا إلى تأويل النص الدينى .

والسؤال إذن :

ما هي أسباب التعصّب ؟

إِبْسِتَمُولُوْجِيَاً التَّعَصُّب ولِيدُ الْوِجْهَامَاتِيْقِيَا ، وَسُوسِيُولُوْجِيَا التَّعَصُّب ولِيدُ التَّنَاقُض بَيْنَ الْوَضْعِ الْقَائِم Status quo والْوَضْعِ الْقَادِم Pro quo . بِيَدِ أَنْ ذَلِكَ لَا يَعْنِي اِنْفَصَالًا بَيْنِ الإِبْسِتَمُولُوْجِيَا وَالسُّوسِيُولُوْجِيَا ، إِذْ هَمَا مُتَضَافِيَانَ وَمُتَلَازِمانَ .

كيف ؟

أى دوجما هى مطلق عينى يمكن أن يكون أساساً للمجتمع . وبهذا المعنى فإن أي نظام اجتماعى يرقى إلى مستوى المطلق فإنه يتعصّب ضد أي اتجاه ينشد تغيير الوضع القائم بدعوى أن الدوجما تكون فى أزمة فى لحظة نقدتها . إذا نظرت إلى الإصلاح الدينى فى القرن السادس عشر أدركت ، فى الحال ، العلاقة العضوية بين الدوجما وتجميد الوضع القائم . لقد كان الإصلاح الدينى بتراثه الكنسى الذى كان من صياغة الوجهاماتيقين فى المجامع المسكونية الكبرى . وعندما فكك الإصلاحيون الدوجما الكنسية تفكك أساس المجتمع ، ويزغ المجتمع البرجوازى كبديل عن المجتمع الإقطاعى . ولهذا قيل إن «روح الرأسمالية» كانت سابقة على النظام «الرأسمالى» بسبب الإصلاح الدينى . بيد أن الرأسمالية ، فى تطورها ، واجهت نفس ما واجهته الكنيسة إذ تحولت إلى دوجما . وإذا قرأت كتاب كيرك رسل «العقل المحافظ» أدركت أنه منفستو اليمين الجديد فى أمريكا اليوم . يقول كيرك «إن ماهية المحافظة الاجتماعية تقوم فى الحفاظ على التراث الأخلاقى البشرية . لذلك ، فإن المحافظين يوقرون حكمة السلف ، ويتشكّلون فى أي تغيير حادث». ثم يستطرد طارحاً ستة قوانين

للفكر المحافظ أولها الاعتقاد في أن قصداً إلهياً يحكم المجتمع ، وأن المشكلات السياسية في أساسها مشكلات دينية^(٥) . وبهذا المعنى فإن المحافظة تعادل التوجماتيقية : لأن المحافظة تبرغ من تأسيس المجتمع على التوجما الدينية ؛ أي على المطلق . ولأن التوجماتيقية في حد ذاتها هي مطلقية ، والمطلقية بدورها هي نظرية الاستبعاد ، فالمطلقية تفضي بالضرورة إلى تعصب بلا حدود .

والسؤال ، إذن :

ما العمل للقضاء على هذا التعصب بلا حدود ، أو على الأقل ، ما العمل لتخفيض وطأته ؟

ثمة محاولات للتغلب على هذا التعصب بلا حدود وذلك بنقده في مستوى الوعي ، وذلك ببيان أنه نظام دوجماتيقي مغلق وخاطئ . بيد أن هذه المحاولات محكوم عليها بالفشل في أغلب الأحوال لأنها لا تكشف عن الخافية الحقيقية للتعصب . فالخلفية الحقيقة هي القوى اللامعقوله الخفية ، وأعني بها «التابو» أو المنوع غير القابل للنقد ، والمتجرد في «اللاوعي الجماعي» .

والسؤال ، إذن :

أين يقع التسامح ؟

إنه يقع في الفترة الانتقالية من مطلق إلى آخر . إن الـ «إيات» isms تحول إلى «لا إيات» de-isms أي نفي الـ «إيات» من أجل البحث عن «إيات جديدة» re-isms وفرصة التسامح ليست في الـ «إيات» أو الـ «إيات الجديدة» وإنما هي في فترات «اللا إيات» .

والسؤال العameda إذن :

هل في إمكان فترة «اللإيات» أن تكون دائمة ؟

المواهش :

1) Locke, A Letter concerning toleration The liberal Arts, Press
New York 1960, p.17-18.

2) Max Lerner, Essential Works of J.S Mill, Bantam Books, New
York, 1960, p.17-18 .

(٣) مراد وهب (الحرر) ، التسامح الثقافى ، الأنجلو الأمريكية .
القاهرة ، ١٩٨٧ .

(٤) إن التابو الخاص بالإنسان المتوجه البولينيزي ليس بعيداً عما
كان متصوراً من ذى قبل . فالمجموعات الأخلاقية والتقليدية التي تحكمنا لها
علاقة جوهرية بهذا التابو البدائى . وتقسيم التابو قد يلقي ضوءاً على
الأصول الغامضة للأمر المطلق .

Freud, Totem and taboo, Routledge, 1960. p.22 .

5) R.Kirk, The Conservative Mind,3rd, U.S.A. 1960. p,6-7 .

ترجمة الكتاب

مني أبو سنه

سيدي المؤقر ،

حيث إنك تشعر بالغبطة لأنك تتسائل عن أفكارى الخاصة بالتسامح المتبادل بين المسيحيين المختلفين فى مللهم ، فائنا من أجل ذلك أجييك بلا تحفظ وهو أنتى أنظر إلى التسامح على أنه العلامة المميزة للكنيسة الحقة . فالبعض يتباهى بقدم الأماكن والألقاب ، أو بعظمته الطقوس ، والبعض يزهو بصلاح إيمانه ، بينما يفاخر الجميع بما يعتقدون أنه الإيمان الحق الذى لا يشارکهم فيه أحد . هذه كلها وغيرها مما على شاكلتها إنما هى علامات على شهوة البشرة فى تسلط كل منهم على الآخر أكثر مما هى علامات على حب كنيسة الله . فلنسلم بأن لكل فرد الحق فى التوجه نحو كل هذه الأمور ، لكنه إذا تجرد من المحبة والتواضع وإرادة الخير للبشرية بمن فيها من غير المسيحيين فإنه ، في هذه الحالة ، لا يمكن أن يكون مسيحيأً حقاً . قال المسيح لتلاميذه : «ملوك الأمم يسودونهم والمتسلطون عليهم يُدعون محسنين . وأما أنتم فلستم هكذا» (لوقا : ٢٥ ، ٢٦) . أما وظيفة الدين الحق فهى مختلفة تماماً . فالدين الحق لم يتأسس من أجل ممارسة الطقوس ولا من أجل الحصول على سلطة كنессية ، ولا من أجل ممارسة القهر ، ولكن من أجل تنظيم حياة البشر استناداً إلى قواعد الفضيلة والتقوى . فكل إنسان يحمل شعار المسيح ينبغى عليه ، أولاً وقبل كل شيء ، أن يشن حرباً على شهواته ورذائله . وذلك لأنه من العبث أن تكون مسيحيأً دون أن تكون حياته مقدسة وأن يكون سلوكه طاهراً ، وأن تكون رقيقاً ومتواضعاً : «ليتجنب الإثم كل من يُسمى اسم المسيح» (تيمو ١٩:٢) . وكما قال المسيح لبطرس «وأنت متى تحولت إلى الإيمان ثبت أخوتك» (لو ٣٢:٢٢) . فمن الصعب على إنسان لا يكرث بخلاصه الروحى أن يقنعنى باهتمامه البالغ بخلاصى ،

فأمر محال على أولئك الذين تخلو قلوبهم من الديانة المسيحية أن يكرسوا أنفسهم بـإخلاص وحمية لتحويل الآخرين إلى المسيحية . وإذا كانت البشرة والرسول موثقاً فيهما فإنه لا يمكن لإنسان أن يكون مسيحياً دون محبة ودون الإيمان الذي لا يؤثر بالقوة بل بالمحبة . والآن أنا أسائل ضمائر أولئك الذين يضطهدون ويعذبون ويدمرون ويقتلون بحجية الدفاع عن الدين . هل هم يفعلون كل ذلك وقلوبهم مملوءة بالصداقة والطيبة ؟ وإذا كان جوابهم بالإيجاب فأنا لن أعترف بذلك إلا عندما أرى أولئك المتعصبين الشرسين يقومون أصدقائهم ومعارفهم عندما يعصون قواعد البشرة ، وإلا عندما أر啊م يحاربون بالنار والسيف أعضاء ملتهم الذين تلوثوا بالرذائل ، والذين هم معرضون للعقاب الأبدي بسبب عدم طهارتهم ، وإلا عندما أر啊م يعبرون عن حبهم ورغبتهم في خلاص نفوسهم وتحملهم لآلامهم وتحملهم لجميع ألوان القسوة . فإذا كانوا يزعمون أنهم يجريونهم من ممتلكاتهم ويديقونهم العذاب والجوع في سجون قميئه ويقتلونهم في نهاية المطاف ، كل ذلك استناداً إلى مبدأ المحبة وإلى محبتهم لأرواح هؤلاء ، أقول إنهم إذا كانوا يفعلون كل ذلك من أجل أن يكونوا مسيحيين وأن يطمئنوا على خلاصهم ليس إلا ، لماذا إذن يمارسون الدعاية والاختلاس وإيذاء الآخرين وكل ألوان الشرور ، على حد قول الرسول بولس (رومية : ١) ، بحيث استمرأوا ارتكاب الإثم الشيطاني لكي يسيطرها على رعاياهم وشعويهم . فمثل هذه الأمور وما شابها مناقضة تماماً لجد الله ولطهارة الكنيسة وإخلاص النفوس ، بل إن تناقضها أشد من تناقضها مع الانشقاق على أي قرار كنسي أو مع الانفصال عن العبادة الجماعية حتى ولو كان أسلوب الحياة نقياً . لماذا إذن هذه الحمية المشتعلة تجاه الله والكنيسة وخلاص النفوس ؟ أقول لماذا هذا الاشتغال المتأجج بالنار ويوقد من العيدان ، (وأنا أقصد

هنا حرفيّة هذه الألفاظ) ، وتجاهل الرذائل والشّرور ، التي يقر الكل بأنّها متناقضة تماماً مع المسيحيّة ، وتركها بلا عقاب والتوجّه بكل قوّة نحو إقامة الطقوس أو تأسيس الآراء التي غالباً ما تدور على أمور دقّيّة ومتّشابكة والتي تفوق قدرة الفرد العادى على الفهم ؟ منْ منِ أولئك الذين يدعون إلى مثل هذه الأمور يكون على حق ومنْ منهم يكون متّهماً بالانشقاق أو الهرطقة ، سواء كان من أصحاب السلطة أو من أصحاب الآلام ؟ سنعلم الإجابة عندما تنظر المحكمة في أسباب انشقاقهم . إن كل منْ يتبع المسيح يؤمن بعقيدته ويتحمل آلامه حتى إذا تخلى عن والديه وانفصل عن المجالس العامة والاحتفالات القوميّة أو تنازل عن أي شيء وأي شخص . أقول إن هذا الإنسان لن يتمّ بالهرطقة . وعلى الرغم من أن الانقسامات القائمة بين الملل هي العائق الدائم أمام خلاص التقوس ، فإن الزنا والنجاست والانحلال والوثنية وأمثال هذه الأمور هي من أعمال الجسد . وقد قال الرسول بولس بوضوح إن الذين يفعلون مثل هذه الأمور لا يرثون ملوك السموات (غلاطية : ٥) . ولهذا فإن منْ يحرض على ملوك السموات ويعتقد أن من واجبه التبشير بذلك بين الناس عليه أن يجتث هذه اللا أخلاقيات من جنورها بكل ما أُتي من جهد بدلاً من أن يجتث جنور الملل . ولكن إذا فعل عكس ذلك وكان قاسياً ومتّعصباً تجاه أولئك الذين يخالفونه الرأي ، وكان منفّمساً في مثل هذه الأخلاقيات التي لا تليق بأى مسيحي ، فإنه مهما تحدث عن الكنيسة فإنه يدلل بأفعاله على أنه يتحدث عن ملوك آخر غير ملوك السموات .

وأنا أعتقد أن أي إنسان يتصرّف أنه مهيأ لإنزال العذاب بإنسان آخر يدعوي أنه ينشد خلاص نفسه ، فإن مثل هذا الإنسان يبدو غريباً عنى وعن

أى شخص آخر . ومن المؤكد أنه لا يوجد إنسان يعتقد أن مثل هذا الفعل يصدر عن المحبة أو إرادة الخير .

وإذا زعم أى إنسان أنه ينبغي استخدام السيف والنار لإجبار الناس على اعتناق عقائد معينة ، والانتقام إلى عبادات وطقوس معينة بغض النظر عن «الجانب الأخلاقي» ، وإذا حاول أى إنسان أن يحول الآخرين إلى عقيدته وأن يجبرهم على الاعتراف بما لا يؤمنون به بدعوى أن عقيدتهم كاذبة ، وأن طقوسهم لا يسمح بها العهد الجديد ؛ إذا حدث ذلك فمن المؤكد أن مثل هذا الإنسان ينشد تجمعاً ضخماً يشاركه نفس العقيدة . ولكن أن يكون مقصده تأسيس كنيسة مسيحية حقيقية فهذا ما لا يصدقه عقل . ولهذا ليس من المستغرب على هؤلاء الذين لا يدافعون عن انتصار الدين الحق وعن كنيسة الله أن يستخدموا الأسلحة التي لا تنتمي إلى النضال المسيحي . فإذا كانوا يريدون بحق الخير لنفوس الناس مقتدين في ذلك بأمير السلام ، كان لزاماً عليهم اكتفاء أثر خطواته واتخاذه مثالاً لهم عندما أرسل جنوده لأخضاع الأمم وضمهم إلى كنيسته . ولم يكن ذلك بالسيوف أو بآية أدوات أخرى من أدوات العنف ، ولكنه كان مسلحاً بسلام العهد الجديد والأسوة الحسنة . ذلك كان منهجه . وإذا اقتضى الأمر استخدام العنف في تحويل غير المؤمنين أو استخدام الجنود المسلمين لإرغام فاقدي البصيرة والمعاندين بتحوילهم عن أخطائهم بقوة الجند المسلمين ، فنحن نعرف أنه كان من السهل على المسيح أن يستخدم ، في إنجاز هذه المهمة ، كتائب من جنود السماء ، عددها يفوق ما يكون ميسوراً لكنيسة واحدة مهما تبلغ من القوة ومهما يكن لديهم من فيالق .

إن التسامح بين أولئك الذين يعتقدون عقائد مختلفة في أمور الدين يتتسق تماماً مع العهد الجديد الذي أتى به السيد المسيح ، كما يتمشى مع مقتضيات العقل الإنساني الحق ، حتى إنه لأمر غريب عند الناس أن يكون المرء أعمى إلى الدرجة التي لا يرى فيها ضرورة التسامح ومزاياه في ضوء ساطع كهذا . وأنا هنا لا أنشد استثارة كبراء البعض ولا طموح البعض الآخر ، كما أنتي لا أطمع في إثارة شهوة البعض وحميتيهم غير المتصفه بالإحسان . فهذه أخطاء ربما لا يمكن استئصالها من الأمور الإنسانية ، كما أنه لا يمكن لأى إنسان أن يتسم بها دون أن يغلفها بإطار ملون جذاب لكي ينال الثناء ، في حين أنهم محكومون بشهواتهم الجامحة . لكن من أجل ألا يدعى هؤلاء الذين يمارسون الاضطهاد والقسوة ، والذين لا ينتمون إلى المسيحية في شيء ، أنهم يقومون بهذه الأفعال من أجل الصالح العام ، وتنفيذ القانون ، ومن أجل ألا يسعى آخرون ، بدعوى الدين ، إلى أن يجروا في الدين خلاصاً لما يرتكبونه من إباحية وانحلال ، ومن أجل ألا يفرض أحد على نفسه أو على غيره أى شيء تحت دعاوى الولاء والطاعة للأمير ، أو الإخلاص والوفاء في عبادة الله ، أقول إنه من أجل هذا كله ينبغي التمييز بدقة ووضوح بين مهام الحكم المدني وبين الدين ، وتأسيس الحدود الفاصلة والعادلة بينهما . وإذا لم نفعل هذا فلن تكون هناك نهاية للخلافات التي ستتشاء على الدوام بين من يملكون الاهتمام بصالح نفوس البشر ، من جهة ، ومن يهتمون بصالح الدولة من جهة أخرى .

ويبدو لي أن الدولة مجتمع من البشر يتشكل بهدف توفير الخيرات المدنية والحفظ عليها ، وتنميتها . وأنا أعني بالخيرات المدنية الحياة ، والحرية ، والصحة ، وراحة الجسم ، بالإضافة إلى امتلاك الأشياء مثل المال ، والأرض ، والبيوت ، والاثاث ، وما شابه ذلك .

إن واجب الحاكم المدني تطبيق القوانين ، بلا استثناء ، ل توفير الضمانات التي تسمح لكل الناس على وجه العموم ، ولكل فرد على وجه الخصوص ، بالامتلاك العادل للأشياء الدنيوية . أما إذا حاول أحد أن يغامر وينتهك قوانين العدل والمساواة التي تأسست من أجل الحفاظ على هذه الأشياء ، فإن مثل هذا المغامر يجب أن يمنعه الخوف من العقاب الذي هو عبارة عن الحرمان من الخيرات المدنية أو من الخيرات التي من حقه أن يتمتع بها . وحيث إنه لا يوجد إنسان يقبل بإرادته أن يوقع على نفسه العقاب بالحرمان من أي من ممتلكاته أو من حرريته أو من حياته ، لذلك ينبغي أن يكون الحاكم مسلحاً بسلطة رعاياه وقوتهم من أجل معاقبة من ينتهكون حقوق الغير . وحيث إنه يتحتم على جميع إدارات الحكم أن تنشغل بالشئون المدنية ، وأن تكون السلطة المدنية والحقوق والسيادة محاكمة بهدف واحد هو رعاية هذه الشئون المدنية وتنميتها بحيث لا تمتد هذه الرعاية بآى شكل من الأشكال إلى خلاص النفوس ، فإنه يبيّن أن الاعتبارات التالية تبرهن على ما سبق :

الاعتبار الأول : لأن خلاص النفوس ليس من شأن الحاكم المدني أو أي إنسان آخر ، ذلك أن الحاكم ليس مفوضاً من الله لخلاص نفوس البشر ، وأن الله لم يكلف أي إنسان بذلك ، لأنه لا يبيّن أن الله قد منح مثل هذه السلطة بحيث يفرض دينه على الآخرين بالقوة . ثم إنه من غير المعقول أن يمنح الشعب مثل هذه السلطة للحاكم لأنه لا يقبل أي إنسان سواء كان أميراً أو من أفراد الرعية أن يترك رعاية خلاصه لإنسان آخر لكي يحدد له إيماناً معيناً أو عبادة ما ؛ لأنه ليس في إمكان أي إنسان ، حتى لو أراد ،

أن يكيف إيمانه طبقاً لأوامر إنسان آخر لأن جوهر الدين الحق وقوته يكمنان في القدرة على اقتناع العقل اقتناعاً جوانياً شاملأً . كما أن الإيمان لا يصبح إيماناً دون اعتقاد . فمهما يكن ما تقره ، ومهما تكون العبادة البرانية ، فإنك إن لم تكون على قناعة تامة بصدق هذا الاعتقاد وهذه العبادة ، وبرضا الله ، فإن هذا لا يفess إلى خلاص النفس بل يقف حجر عثرة أمام خلاصنا . ومن هذه الزاوية فإنك بدلاً من التكفير عن خطاياك الأخرى بممارسة الدين تقدم إلى الله عبادة أنت تؤمن بأنها لا ترضيه فتضييف خطيئة أخرى وهي النفاق وازدراء الجلالة الإلهية .

الاعتبار الثاني : إن رعاية النفوس ليست من شئون الحكم المدني لأنه يحكم بمقتضى سلطة برانية ، بينما الدين الحق الذي ينشد خلاص النفوس ينشد اقتناع العقل اقتناعاً جوانياً ، وأى شيء خلاف ذلك لا يرضي عنه الله . ومن طبيعة العقل أنه لا يمكن إجباره على الإيمان استناداً إلى قوة برانية . فمحاصدة الأرضى ، والسجن ، والتعذيب وما شابه ذلك ، لا يمكن أن يغير الحكم الجوانى على الأشياء .

وقد يدعى البعض أن الحكم قد يلجأ إلى الحجج ليستدرج الهرطقة إلى طريق الحق ويخلص نفوسهم . ليكن ، لكن هذا أمر يشترك فيه الحكم مع الآخرين . فهو يعلم الناس وينشئهم ويصلح أخطاءهم بالعقل ، وهو بذلك يفعل ما يفعله أى إنسان خير . فسلطة الحكم لا تفرض على الحكم أن يتغاضى عن إنسانيته أو عن مسيحيته . ولكن يجب التفرقة بين الإقتناع والأمر . فإن تلزم بالحجج شيء وأن تلزم بالعقوبات شيء آخر ، والأخير إلزام من حق السلطة المدنية وحدها ، بينما إرادة الخير هي سلطة البشر الوحيدة . إن كل إنسان مكلف بأن ينبه وينصح ويقنع الآخرين بخطئهم وأن

يقودهم إلى الحقيقة بالعقل . ولكن سن القوانين والطاعة والإرغام بالسيف كل هذا من سلطة الحاكم وحده ولا أحد غيره . وتأسيساً على ذلك أود أن أؤكد أن سلطة الحاكم لا تمتد إلى تأسيس أية بنود تتعلق بالإيمان أو بأشكال العبادة استناداً إلى قوة القوانين . ذلك أن القوانين تفقد سلطتها إذا لم تُقرن بالعقوبات ، والعقوبات في هذه الحالة تصبح منعدمة انعداماً مطلقاً لأنها عاجزة عن إقناع العقل . فلا أى بند من بنود الإيمان ولا أى التزام بأية عبادات برانية ولا الالتزام بأى مظاهر من مظاهر العبادة يفضي إلى خلاص النفوس إلا إذا كان هؤلاء الذين يتعمون إلى هذا الإيمان ويمارسون هذه العبادات على قناعة تامة بأن هذا الإيمان حق وهذه العبادة مقبولة من الله . ولكن العقوبات لا تفضي أبداً إلى بزوغ هذا النوع من الإيمان . إن تغيير آراء البشر لا يتم إلا من خلال نور الأدلة والبراهين . وهذا النور لن ييزغ أبداً من جراء العذاب الجسماني أو توقيع العقوبات البرانية .

الاعتبار الثالث : إن العناية بخلاص نفوس البشر ليست من مهام الحاكم بأى حال من الأحوال لأنه حتى إذا أقررنا أنه من الممكن إقناع البشر وتغيير آرائهم بسلطة القانون وقوة العقوبات ، فإن كل ذلك لا يسهم أبداً في خلاص نفوسهم . وفي حالة افتراض وجود حقيقة واحدة وطريق واحد إلى السماء فبأى أمل هناك في أن يبلغها عدد أكبر من البشر إذا لم يكن لديهم سوى دين السلطان وإذا كانوا في حالة مضطرين فيها إلى التخلّى عن نور عقولهم ومخالفة ما تعلّيه عليهم ضمائرهم ، والاستسلام للأعمى لإرادة الحكم وللدين الذي جاء إلى وطنهم بالصدفة إما نتيجة للجهل والطموح وإما نتيجة الخرافات ؟ إن الآراء الدينية التي يعتنقها أبناء العالم هي من التنوع والتناقض بحيث يجعلهم منقسمين مثلاً هو الحال في

شأن مصالحهم العلمانية ، وبسبب ذلك فإن الطريق الضيق سيزداد ضيقاً . وهذا يعني أن بلداً واحداً يمتلك الحقيقة وأن بلدان العالم الأخرى محكوم عليها بالخضوع لأمراء هذا البلد في الأمور التي تؤدي إلى هلاكهم . ومما يزيد الأمر غرابة ولایتلاع أبداً مع مفهوم الألوهية أن يدين الناس بسعادتهم أو شقائهم الأبديين إلى مسقط رأسهم .

هذه الأسباب وحدها ، بالإضافة إلى أسباب أخرى عديدة كافية للتدليل على أن سلطة الحكم المدني تتعلق فقط بالخيرات المدنية للبشر ، وتقوم على حماية الأشياء المتعلقة بهذا العالم ولا تمت بأية صلة إلى العالم الآخر .

ولنبحث الآن في ماهية الكنيسة . وفي تقديرى أن الكنيسة عبارة عن جماعة حرة من البشر الذين يجتمعون بمحض إرادتهم بهدف عبادة الله وبأسلوب يتصورون أنه مقبول من الله وكفيل بخلاص نفوسهم .

وأنا أقول إن الكنيسة مجتمع حر ذو إرادة . فلا أحد يولد عضواً في أية كنيسة ، وإلا فإن الدين في هذه الحالة ، ينقل بالوراثة من الآباء إلى الأبناء تماماً مثل الأرض طبقاً لحق الإرث . وبناء على ذلك ، فإن كل فرد يحتفظ بإيمانه بنفس الطريقة التي يحتفظ فيها بأراضيه . فهل يمكن تصور مثل هذا الوضع غير المعقول ؟ لذلك ينبغي تصور الأمر على النحو التالي :

ليس ثمة إنسان ملتزم بطبيعته بكنيسة معينة أو بطائفة معينة ، ولكنه ينضم طواعية إلى كنيسة ما يعتقد أنه يمارس فيها العقيدة الحقة والعبادة المقبولة من الله . وحيث إن الدافع الوحيد وراء انضمامه إلى مثل هذه الكنيسة هو أمله في الخلاص فإن هذا الدافع أيضاً هو علة استمراره فيها . فإذا اكتشف أخطاء في معتقدات الكنيسة التي انضم إليها أو أية تناقضات في أساليب العبادة ، فلماذا لا تترك له حرية الخروج من هذه الكنيسة متلماً

كانت له حرية الانضمام إليها ؟ إن الشيء الوحيد الذي يربط أي فرد بمجتمع ديني هو أمله في حياة أبدية . ومن ثم ، فإن الكنيسة ما هي إلا تجمع أفراد احتشدوا فيها طواعية لتحقيق هذه الغاية .

ويبقى بعد ذلك البحث في طبيعة سلطة هذه الكنيسة والقوانين التي تخضع لها .

إن أي مجتمع ، سواء كان حراً أو هزيلاً في تكوينه ، وسواء كان مجتمعاً من الفلاسفة ينشد العلم ، أو مجتمعاً من التجار يسعى إلى التجارة ، أو مجتمعاً من العاطلين لقضاء وقت الفراغ والحديث والحوار ، أقول إن أية كنيسة أو شركة لا يمكن أن تقوم لها قائمة وتكون متماسكة دون أن تتفكك فوراً إلا إذا كانت محكومة بقانون وكان أعضاؤها ملتزمين بنظام معين يحدد مكان الاجتماع وزمانه ، كما يحدد قواعد قبول الأعضاء وفصيلهم ، وكذلك تحديد المسؤولين عن العمل وتنظيم مسار العمل وما شابه ذلك . كل هذه الأمور لا يمكن تجاهلها . ولكن حيث إن انضمام مجموعة من الأفراد إلى مجتمع الكنيسة ، كما ذكرنا آنفاً ، هو فعل حر وتلقائي خالص ، يصبح حق سن القوانين من اختصاص المجتمع ، أو على أقل تقدير ، من اختصاص هؤلاء الذين قوضهم المجتمع بالإجماع لينوبوا عنه في ممارسة هذا الحق .

قد يعرض البعض بدعوى أن مثل هذا المجتمع لا يمكن أن يكون كنيسة حقة إلا في حالة وجود أسقف يتمتع بسلطة حاكمة يستمدتها من الرسل ويتوارثها عبر سلسلة متصلة حتى يومنا هذا .

إلى هؤلاء أقول ، أولاًَ بيّنوا لي المرسوم الذي صاغه السيد المسيح ليفرض هذا القانون على الكنيسة . وأرجو ألا يتهمنى أحد بالمرور إذا

طالبته بإعلان صيغة هذا المرسوم بوضوح وجلاءً : لأن الوعد الذي قاله السيد المسيح لنا هو «أينما اجتمع اثنان أو ثلاثة باسمى ، هناك ساكون بينهم (إنجيل متى ١٨ : ٥٠) يبيو أنه يوميء إلى الضد من ذلك . أما أن جماعة في وسطها المسيح تكون في حاجة إلى شيء لكي تكون كنيسة حقة فهذا أمر متزوك لك لتنظر فيه . ومن المؤكد أن ليس ثمة أمر من هذا القبيل لخلاص النفوس . وهذا كاف لفرضنا .

ثانياً : أرجو ملاحظة أن الانقسامات وجدت بين أولئك الذين يرتكزن اهتمامهم على المؤسسة الإلهية ، وعلى استمرارية التسلسل لنظام معين في تعيين حكام الكنيسة . إن انقسامهم يفضي بالضرورة إلى حرية الاختيار في الانضمام إلى الكنيسة التي يفضلونها .

ثالثاً : أنا أقر بأنهم قد اختاروا من بينهم حاكماً لكتسيتهم بناء على سلسلة طويلة من هذا النوع إن اعتقلا ذلك ضرورياً ، على أن يتاح لي ، في نفس الوقت ، حرية الانضمام إلى هذا المجتمع بناء على قناعتي بأنه يحتوى على الأمور الالزمة لخلاص نفسي . بهذا يمكننا الحفاظ على حرية الكنيسة من جميع الجهات ، ولن يفرض على أي إنسان أى مشروع إلا من يختاره .

ولكن حيث إن البشر جميراً غيورون على الكنيسة الحقة فائنا أوجه هذا السؤال : أليس من الأليق والأوفق لكتسيسة المسيح أن تجعل شروط مشاركتها في تلك الأمور التي أعلنت الروح القدس بوضوح في الأنجليل أنها ضرورية لخلاص النفوس ؟ وإنى أتسائل : أليس من الأنسب للكنيسة وليس لأعضائها أن تفرض اختراعاتهم وتؤييلاتهم على الآخرين كأنها من مصدر إلهى ، وأن يقدروا قوانين كنسية وكأنها ضرورية مطلقة

للبذلان بالمسيحية ، تلك الأمور التي لا يرد ذكرها في الأنجليل أو على الأقل لا يرد بصددها أمر واضح؟

إن من يطالب بهذه الأمور من أجل المشاركة الكنسية بما لم يطالب به المسيح للحياة الأبدية ربما يكون مجتمعا ملائما لرأيه هو الخاص والمصلحة . ولكن كيف يمكن أن تسمى هذا المجتمع كنيسة المسيح إذا كانت تستند إلى قوانين ليست هي قوانين المسيح ، والتي تستبعد أشخاصاً سيقبلهم المسيح ذات يوم في ملكوت السموات ؟ بيد أن هذه المسألة ليس مجالها هذا الكتاب ، ولهذا فإني أذكر أولئك الذين يدافعون بحمية عن ممارسات مجتمعهم والذين يصرخون صراغاً متواصلاً : الكنيسة ! الكنيسة ! محدثين ضوضاء عالية ، وربما لنفس المبدأ مثلاً صاح صاغة الفضة في أفسوس من أجل إلهتهم ديانا . أقول إنني أذكرهم بأن الإنجيل كثيراً ما أعلن بأن تلاميذ المسيح الحقيقيين ينبغي أن يتوقعوا الاضطهاد . أما أن يكون من واجب الكنيسة اضطهاد الآخرين وإجبارهم على اعتناق إيمانها وعقيدتها بالسيف والنار فأعتقد أن شيئاً من ذلك ليس وارداً في أي إنجيل من أنجليل العهد الجديد .

إن غاية أي مجتمع ديني (كما سبق أن ذكرنا) هي عبادة الله ، وبالتالي نوال الحياة الأبدية . ولهذا ينبغي أن يتوجه أي نظام إلى تحقيق هذه الغاية ، وأن تكون جميع القوانين الكنسية محكومة بهذه الغاية . كما لا ينبغي أن يشغل هذا المجتمع بل ليس في إمكانه أن يشغل بامتلاك الخيرات المدنية والدينية . ولا يمكن استخدام القوة في أية مناسبة مهما تكن ، لأن القوة تخص الحاكم المدنى ، وملكية الخيرات البرانية تقع تحت سلطان تشريعه .

ولكن إذا سئلت : ما هي الوسائل التي بها تتأسس القوانين الكنسية إذا كان من اللازم خلوها من أية قوة قهرية ؟ فجوابي على النحو الآتي : ينبغي أن تؤسس بوسائل ملائمة لطبيعة هذه القوانين حيث تكون الممارسة البرانية للعقيدة عديمة الفائد والمنفعة إذا لم تصدر عن اقتناع واستحسان من العقل . والأسلحة التي تكون في حوزة أعضاء هذا المجتمع هي الدعوة والإذار والنصيحة . وإذا لم تكن هذه الوسائل كافية لإصلاح الأثمين وإقناع الخطأ فلا يسعنا إزاء هؤلاء المعاندين ، الذين ليس لديهم أى أساس نقيم عليه أملًا في إصلاحهم ، إلا استبعادهم وعزلهم عن المجتمع . وهذه هي أقصى وأعظم قوة تخصل السلطة الكنسية . وليس من عقاب آخر يمكن أن يصيّبهم سوى بترا العلاقة بين الجسم والعضو المبتور . والإنسان المحكوم عليه بهذا العقاب يمتنع أن يكون جزءاً من الكنيسة .

وتؤسساً على ذلك دعنا نتساءل إلى أى مدى يمتد واجب التسامح ، وما الذي يتطلبه هذا الواجب من كل إنسان ؟

أولاً : أعتقد أن أية كنيسة ليست مكلفة ، بحكم واجب التسامح ، بالاحتفاظ بأى إنسان في حضنها ، يصر - رغم التنبهات - على الخروج على قوانين المجتمع ، لأن هذه القوانين هي أساس الرباط الاجتماعي . فإذا سُمح بانتهاكها من غير عقاب فإن المجتمع سرعان ما يتفكك . ومع ذلك فإنه في مثل هذه الحالة يجب لا يضاف إلى الحِرم (الطرد من الكنيسة) أى خدش سواء بالكلمة أو بالفعل مما يتربّط عليه إحداث ضرر في بدنه أو في ممتلكاته ، لأن استخدام القوة (كما قلنا) من اختصاص الحاكم وحده . كما أنه لا يحق لأى إنسان ، في أى وقت ، استخدام القوة إلا للدفاع عن النفس ضد أى عنف غير مشروع . إن الحِرم لا ينتزع ،

ولايتمكن أن ينتزع من المحروم أياً من خيراته المدنية التي يمتلكها ، لأن هذه الخيرات تستند إلى حماية القانون المدني والحاكم المدني . إن قوة الحرم محسورة فيما يلي : عند صدور قرار المجتمع فإن القائمة بين الجسم (الهيئة) وأحد أعضائه تنفص عن عراها ، وتنتهي الرابطة ، وبالتالي تنتهي المشاركة المتعلقة بما يمنحه المجتمع لأعضائه ، والتي ليس لأحد أى حق مدنى عليها ، لأنه ليس شمة ضرر مدنى يقع على المحروم إذا امتنع الكاهن بعد انتهاء القدس الإلهي من إعطائه الخبز والخمر اللذين لم يتعهدا بهما بماله الخاص بل بمال الآخرين .

ثانياً : ليس من حق أى شخص ، بأى حال من الأحوال ، أن يحقد على شخص آخر فى شأن متعه المدنية لا لسبب إلا لأنه ينتمى إلى كنيسة أخرى أو يؤمن بدين آخر . فكل الحقوق والامتيازات التى تخصل هذا الشخص من حيث هو إنسان أو من حيث هو مواطن من اللازم أن تكون محفوظة له ودون أن تنتهك . ذلك لأن هذه الحقوق والامتيازات لاعلاقة لها بالدين . ومن ثم يجب ألا يتحقق هذا الشخص أى عنف أو ضرر سواء كان مسيحياً أو وثنياً .
نعم ، يجب ألا نقنع بوضع معايير ضيقة للعدالة والمحبة والإحسان ، بل يجب أن نضيف أيضاً السماحة . فهذه كلها يوصى بها الإنجيل ، وينصح بها العقل ، ومطلوبه منا بحكم العلاقة الطبيعية بين الشخص وزملائه الآخرين . فإذا ضل إنسان الطريق السوى بذلك من سوء حظه ، ولا يترب على ذلك أى ضرر يلحق بك ، ومن ثم فلا يحق لك معاقبته فى أموره الدينوية مجرد أنك تعتقد أنه سيكون بائساً فيما يحدث له فى الحياة الآخرة .

وما أقوله عن التسامح المتبادل بين الأشخاص المتبادرين دينياً أقوله أيضاً عن الكنائس التى تكون علاقتها فيما بينها مثل العلاقة القائمة بين

الأشخاص . وليس لأى من هؤلاء حق التشريع للأخر ، بل ليس للحاكم هذا الحق (كما يحدث أحياناً) سواء كان حاكماً لهذه الجماعة أو لتلك ، لأن الحكومة المدنية ليس فى إمكانها أن تمنع حقاً للكنيسة ، كما أن الكنيسة ليس فى إمكانها أن تمنع حقاً لهذه الحكومة . ولهذا فإن الكنيسة تظل دائماً كما هي سواء انتهى إليها الحاكم أو انفصل عنها ، أعني تظل مجتمعاً حراً ذا إرادة . إنها لا تطلب قوة السيف عندما ينتهى إليها الحاكم ، ولا تفقد حق التعليم والحرام عندما ينفصل عنها ، إنه حق ثابت لأى مجتمع حر ، أعني أن لديه سلطة في طرد أى عضو ينتهك قوانينه ولكن ليس في إمكانه ، عند انضمام أعضاء جدد ، أن يكون له سلطة على من ليسوا من أعضائه . ولهذا فإن السلام والعدالة والصدقة أمور ينبغي أن تراعيها كل كنيسة مثلما يراعيها الأفراد ، من غير ادعاء بالتعالى .

ونزيد الأمر أيضاً فنفترض وجود كنيستين في مدينة القدسطنطينية إحداهما تنتمي إلى أتباع أرمنيوس والأخرى إلى أتباع كلفن . هل يمكن القول بأن إحداهما لها حق حرمان أعضاء الكنيسة الأخرى من ممتلكاتهم وحريتهم (كما هو حادث في أماكن أخرى) لأنهم يؤمنون بعقائد وطقوس مغایرة ، بينما يقف الآتراك في صمت ويُسخرون من رؤيتهم للقسوة الإنسانية التي يمارسها مسيحيون ضد مسيحيين ؟ ولكن إذا كانت إحداهما القوة في تحقيق هذه الإساءة فسؤالى هو على هذا النحو : أى الكنستين لها هذه القوة وبأى حق ؟ والجواب عن هذا السؤال بلا أدنى شك هو أن الكنيسة مستقيمة الإيمان هي التي لها حق التحكم في الكنيسة المنحرفة أو الهرطيقية . بيد أن هذا القول وإن كان مغافلاً بالفاظ طنانة إلا أنه لا يعني شيئاً . إن كل كنيسة بالنسبة إلى نفسها هي مستقيمة الإيمان ،

وبالنسبة إلى غيرها هي ضالة وهرطيقه . فكل كنيسة تعتقد أن ما تعتقد هو الحق ، وتعتقد أن ما ينطق به على الخد من ذلك هو خطأ . ولذلك فإن النزاع بين هاتين الكنسيتين في شأن صدق نظريةهما ونقاء عبادتهما هو نزاع متكافئ ، وليس في إمكان أي قاض ، سواء كان في القدسية أو في أي مكان آخر على وجه العمورة ، أن يصدر حكماً يحسم به هذا النزاع ، وحسمه من شأن القاضي الأعلى وحده الذي من اختصاصاته وحده إنزال العقاب على الضال .

وبعد ذلك ندع هؤلاء ليعتبروا أى إثم يرتكبون ، إذ يضيوفون الظلم إن لم يكن إلى ضلالهم فإنه إلى كبرياتهم بكل تأكيد . حين يعتذرون ، بكل عجرفة ، عباد رب آخر وليسوا مسئولين أمامهم .

ونذهب إلى أبعد من ذلك فنقول إنه إذا كان من البَيْن أي الكنسيتين المنشقتين على حق فإن ذلك لا يسمح للكنيسة مستقيمة الإيمان أن يكون لها الحق في تدمير الأخرى . ذلك لأنه ليس لها حق التشريع للأمور الدينية ، وليس النار والسيف أدوات لإقناع البشر بأنهم على خطأ وإخبارهم بالحقيقة . ومع ذلك فلنفترض أن الحكم المدني انحاز إلى إحدى الكنسيتين وسلمها السيف لمطاردة المنشقين (بموافقتها) كما يريدون ، فهل يتحقق لأى إنسان القول بأن ثمة حقاً يمنحه أميراطور تركى لكنيسة مسيحية من أجل التحكم في كنيسة أخرى ؟ فالكافر الذى ليس له سلطة معاقبة المسيحيين بسبب بند إيمانهم ليس فى إمكانه أن يمنع هذه السلطة لأى مجتمع من المسيحيين ، وليس فى إمكانه أن يمنحهم حقاً لا يملكه . قد يكون ذلك هو الوضع في القدسية وفي أية مملكة مسيحية . فالسلطة المدنية هي هي في كل مكان . بل إن هذه السلطة المدنية التي لدى أمير مسيحى ليس فى إمكانها أن تمنع سلطة لكنيسة تكون أعظم شأناً من تلك التي فى يد الكافر ، أى ليس ثمة شيء من هذا القبيل على الإطلاق .

ومع ذلك فما هو جدير بأن ننوه به وننفع له هو أن أشد الناس عنفا في الدفاع عن الحقيقة ، وفي معارضه الأخطاء ، وفي الصراخ في وجه الشقاق نادراً ما تكون لديهم هذه الحمية في الدفاع عن الله ، هذه الحمية التي تمنحهم الدفء والوهج ، إلا إذا كان الحكم المدنى يؤازرهم . ولكن بمجرد أن يزودهم القصر الملكي بأفضل المحاربين ويشعروا بأنهم الأقوى فإنهم عندئذ ينحون السلام والمحبة جانباً . وإذا اختلف الحال فإنهم يكونون مراقبين دينياً . وإذا لم يكن في مقتورهم أن يمارسوا الاضطهاد ويصبحوا أسياداً فإنهم يرغبون في العيش بشروط عادلة ويبشرون بالتسامح . وإذا لم تساندهم السلطة المدنية ففي وسعهم أن يتحملوا ، في صبر وثبات ، عدوى الوثنية والخرافة والهرطقة في محيطهم الذي يتغير في نفوسهم ، في مناسبات أخرى ، اهتماماً بالغاً بدينهم . إنهم لا يهاجمون مباشرة الضلالات التي عادة ما تكون موضع مساعلة أمام البلاط أو الحكومة . ومن ثم يقنعون بعدم ذكر حججهم التي هي ، مع ذلك ، وسيلة الوحيدة لنشر الحق . وهى وسيلة لا تفرض نفسها إلا عندما تقتربن الحجج القوية بالرحمة والإحسان .

وتأسيسأ على ذلك فلا الأفراد ولا الكنائس ولا الدولة لديها أى مبرر للاعتداء على الحقوق المدنية والخيرات الدنيوية بدعوى الدين . أما الذين لا يرون هذا الرأى فإن عليهم أن يتأملوا أنفسهم وهى تزرع ، في البشرية ، بنور النزاع وال الحرب ، وتثير الكراهية والنهب والسلب بلا حدود . فلا السلام ولا الأمان ، ولا الصداقة بين الناس ممكنة ومصانة طالما ساد الرأى القائل بأن الهيمنة مؤسسة على اللطف الإلهى وأن الدين لا ينتشر إلا بقوة السلاح .

ثالثاً : دعنا نفحص ما يتطلبه الالتزام بالتسامح من أولئك الذين يتميزون عن سائر البشر (أى عن العامة كما يحلو لهم أن يصفونا بهذه الصفة) بخصائص كنسية ودينية سواء كانوا أساقة أو شيوخ الكنيسة أو كهنة أو أياً ما كان اللقب . وليس مطلبي هنا أن أتسائل عن أصل سلطة الكهنوت أو كرامته . فكل ما أريد قوله هو أياً كان مصدر السلطة فإن السلطة مادامت ذات طابع كنسي فيجب أن تكون مقيدة بحدود الكنيسة ؛ إذ ليس في إمكانها ، بأى حال من الأحوال ، أن تمتد إلى الشؤون الدينية ؛ لأن الكنيسة ذاتها منفصلة عن الدولة ومتميزة عنها تماماً . فالحدود بينهما ثابتة ومستقرة . ومن يخلط بين هذين المجتمعين كمن يخلط بين السماء والأرض ، وهما متبعان أشد التباعد ومتضادان أشد التضاد . إذ هما ، فى أصلهما وغايتها وأعمالهما وفي كل شئ متمايزان تماماً ومتبايانان بلا حدود . ومن ثم فلا يحق لأى إنسان ، مهما تكن رتبته الكنسية ، أن يحرم إنساناً آخر ليس عضواً فى كنيسته وليس منتسباً إلى إيمانه ، من الحرية أو من أى جزء من خيراته الدينية بحجج أنه متباين عنه دينياً ، لأن ما هو غير مشروع للكنيسة لا يمكن أن يصبح مشروعأً لأى عضو من أعضائها استناداً إلى أى حق كنسى .

ولكن ليس هذا هو كل المطلوب قوله ، إذ ليس كافياً أن يمتنع رجال الكنيسة عن العنف والنهب وكل أساليب الاضطهاد . فمن يزعم أنه خليفة الرسل وأنه مكلف بالتعليم فإنه ملزم أيضاً بتذكير مستمعيه بالتزامات السلام والإرادة الخيرة تجاه البشر ، وتجاه المسلمين كما هو تجاه مستقيم الإيمان ، وتجاه الذين يخالفونه في الإيمان والعبادة ، كما هو تجاه الذين يوافقونه . ثم إن عليه أن يجهد نفسه في حثّ البشر ، سواء كانوا جنوداً

أو حكاماً ، إن كان في كنيسته أحد من هؤلاء ، على المحبة والوداعة والتسامح ، وأن يحاول في دأب تلبيين الحمية والكراهية التي تشعلها غيرته على ملته ، أو خبث الآخرين . ولكنني لن أنشغل ببيان لذلة الثمرة وعظمتها التي نستمتع بها في الكنيسة وفي الدولة أمام منابر الكنائس ، في كل مكان ، إذا ما ارتفعت أصوات تدعوا إلى التسامح والسلام . أقول لن أنشغل بذلك خشية أن أبو ووكائني مهمتم أكثر من اللازم بأولئك الذين لا أرغب في أن أسمح لغيرهم أو لأنفسهم بأن يحرقوا من كرامتهم . أقول ذلك لأن هذا هو ما حقه أن يكون . وإذا زعم إنسان أنه يبشر بكلمة الله وبإنجيل السلام وعلم بخلاف ذلك فإما أنه جاهل بما يعلم وإما أنه غير مكترث بما يبشر به وسيحاسبه يوماً ما أمير السلام . وإذا نصح المسيحيون بالامتناع عن جميع أساليب الانتقام حتى بعد حدوث الإثارات المتكررة والأضرار المتعددة ، فأضعف ذلك ينبغي أن يُنصح به أولئك الذين لا يعانون شيئاً من هذا القبيل ، فيمتنعون عن استخدام العنف ، وعن الإساءة إلى أولئك الذين لم يسيئوا لهم . ولهذا ينبغي عليهم أن يمارسوا هذه النصيحة وهذا اللطف تجاه أولئك الذين لا ينشغلون إلا بأعمالهم ، ولا يهتمون بإعبادة الله ، (أيا كان رأى الآخرين عنهم) عبادة هم على قناعة بأنها مقبولة عند الله ، وبأنها تمنحهم أقوى الأمال في الحصول على الخلاص الأبدي . وعلى الإنسان مراعاة ما يناسبه واتباع أفضل طريق فيما يختص بشئونه العائلية وبيان ممتلكاته وبصيانة صحته الجسمانية . فلا أحد يشكوا إذا تصرف الجار تصرفًا سيئاً . ولا أحد يغضب من الخطأ الذي يرتكبه جاره في بذر حقله أو في اختيار عريض لابنته . ولا أحد يصلح أحوال من يضيع أمواله في الحانات . ولا أحد يتافق أو يتحكم في إنسان يدمر أو يبني أو يسرف

في ملذاته . إنه حر . أما إذا لم يتردد إنسان على الكنيسة أو يكيف مسلكه مع الطقوس المرعية أو يمنع أولاده من ممارسة الأسرار المقدسة الخاصة بهذه الملة أو تلك فإن كل ذلك من شأنه أن يثير الذعر والغضب . وسرعان ما ت湧ج الأحياء المجاورة بالضجيج والصخب . وكل إنسان مهياً لأن يكون منتقمًا مثل هذه الجريمة النكراء ، ونادرًا ما يكون المتعصب صبوراً لمدة طويلة في الامتناع عن استخدام العنف والتخييب حتى يصل إلى سمعه سبب الجريمة . فهذا الإنسان المسكين الذي ارتكب مثل هذه الجريمة محكوم عليه ، من حيث الشكل ، بفقدان حريته وممتلكاته أو حياته . آه لو أن وعاذه الكنائس في كل ملة قد شحنوا أنفسهم بقوة الحجة التي تمكنتهم من محاربة الأخطاء المتعارضة مع معتقداتهم ! ولكن عليهم ألا يمسوا الأشخاص ، وألا يعواضوا عن نقص الحجج باللجوء إلى وسائل القوة التي هي من اختصاص سلطة أخرى ، ولا يليق بالكافر أن توضع في يده هذه السلطة وعليهم ألا يستدعوا سلطة الحاكم لساندة بلاغتهم اللغوية أو علمهم الذي تعلموه خشية ألا تستنشق حميتهم الفظة سوى النار والسيف فتفضي إلى فضح طموحهم وتدل على أن ما يشتهونه هو مجرد السيطرة . وهذا على ضد ما يزعمون من أنهم من عشاق الحقيقة ليس إلا . إنه لمن العسير أن تقنع العقلاء أن صاحب النية الحسنة ، الذي يسلم أخاه إلى الجلاد لكي يحرقه حيًّا ، مخلص في انشغاله بإنقاذ أخيه في الآخرة من لهيب جهنم .

وأخيرًا ، لابد أن نفحص واجب الحاكم في شأن التسامح وهو أمر هام .
الغاية .

لقد دلّنا فيما سبق على أن رعاية الأرواح ليست من مهمة الحاكم ، لأن مهمته محصورة في وضع القوانين والإجبار على تنفيذها عن طريق العقاب . أما الرعاية بالمحبة التي تتحصر في التعليم والوعظ والإقناع فهى من حق أي إنسان وهي متروكة له . ولكن ما الحال إذا ما أهمل رعاية روحه . جوابي على هيئة سؤال : ما الحال لو أهمل رعاية صحته أو شئون عائلته ؟ أي الأمرين أقرب إلى الحاكم ؟ هل يمكن للحاكم أن يصدر قانوناً صريحاً يمنع هذا الإنسان من أن يكون فقيراً أو مريضاً ؟ كل ما تقدمه القوانين هو تأمين أموال الرعايا وصحتهم من أي اختلاس أو عنف يقع من الآخر . إن القوانين لن تكون ضماناً لهم ضد إهمالهم لأنفسهم ولشئونهم العائلية . فليس من الممكن إجبار إنسان على أن يكون ثرياً أو متمنعاً بالصحة والعافية سواء شاء ذلك أو لم يشاً . حتى الله نفسه لن يقف ضد إرادتهم . ومع ذلك دعنا نفترض أن أحد الأباء كان شغوفاً بإجبار رعاياه على زيادة ثرواتهم أو على صيانة صحة أجسادهم وقوتها . هل سيُسن قانوناً يلزمهم بـلا يستشிரوا إلا أطباء روما . وهل سيُلزم كل فرد بأن يحيا وفقاً لتشخيص هؤلاء الأطباء ؟ وهل لن يُسمح بتعاطي دواء أو أكل اللحم إلا إذا كان معداً في الفاتيكان أو في حانوت في جنيف ؟ أو إذا أردنا لھؤلاء الرعايا أن يكونوا ثرياء هل سيجبرهم القانون على أن يكونوا تجاراً أو موسيقيين ؟ أم أن كل فرد سيتجه إلى أن يكون بقاياً أو حداداً لا لسبب إلا لأن بعض الأفراد استطاعوا أن يموّنوا عائلاتهم بوفرة وأن يصبحوا ثرياء في هاتين المهنتين ؟ ولكن قد يقال إن ثمة طرقاً عديدة للثراء وطريقاً واحداً للفربوس ؟ وهو قول يردده أولئك الذين يحثون البشر على اتخاذ هذا المسلك أو ذاك ، لأنه إذا كان ثمة طرق عديدة تقضى إلى ذلك فلن يكون ثمة ادعاء بوجود قهر وإجبار . ولكن فلنفترض أننى سائر ، بكل ما أملك من قوة في ذلك

الطريق الذى يفضى مباشرة إلى القدس وفقاً لما توضحه لنا الجغرافيا المقدسة ، فلماذا إذن يضربنى الآخرون ويسيئون إلى بحجة أننى لم أكن مرتدياً حذاً طويلاً أو لأننى لم أقبح شعري على الوجه المطلوب ، أو لأننى لست على دراية بأحدث الأزياء ، أو لأننى أتجنب بعض الطرق الجانبية التى تفضى بي إلى العلّيق والمخدات ، أو لأننى اخترت ، من بين الطرق العديدة ، طريقاً يبدو أنه أكثر الطرق استقامة ونظافة ، أو لأننى تجنبت مصاحبة أولئك المسافرين الأقل وقاراً ، ورافقت أولئك الذين تشعر معهم بمرارة تتجاوز حدود العقل ، أو لأننى تابع لرشد هو إما متسلح بلباس أبيض أو لأنه يضع على رأسه قلنسوة الأسقف ؟ وإذا كنت على حق فإن مثل هذه الأمور السخيفة يكون من الأفضل الاكتفاء بملحوظتها أو تجاهلها دون أن تكون فى ذلك متحاملين على الدين أو على خلاص النفوس ، بشرط أن يخلو هذا وذاك من الخرافية والنفاق . أقول إن مثل هذه الأمور هى التى تولد العداوة اللسود بين الإخوة المسيحيين الذين اتفقوا فى الأمور الجوهرية والحقيقة فى الدين .

وعلينا أن نصرح لأولئك المتعصبين الذين يبنون مالا يتلقى وطريقتهم بأن ثمة غaiات متباعدة تنشأ من هذه الظروف . فماذا نستنبط من ذلك ؟ ثمة طريق واحد من بين هذه الطرق وهو الطريق الحق الذى يفضى إلى السعادة الأبدية . ومع ذلك فالشك ما زال يحوم حول تحديد طريق من هذه الطرق المتباعدة فى أن يكون هو الطريق الحق . فلا اهتمام الدولة أو سن القوانين بقدار على اكتشاف هذا الطريق المؤدى إلى السموات والذى يشعر معه الحاكم بيقين أكثر من اليقين الذى يشعر به المواطن فى اكتشافه لهذا الطريق بنفسه . لنفرض أن بدنى ضعيف ومصاب بمرض قاس ليس له

إلا علاج واحد ولكنه مجهول . فهل من حق الحاكم أن يصف لى علاجاً لأنه ليس ثمة سوى علاج واحد ولكنه مجهول ؟ وإذا لم يوجد إلا طريق واحد لكي أفلت من الموت أيكون من الأسلم أن أنفذ ما يأمرنى به الحاكم ؟ إن الأمور التي ينبغي على كل إنسان أن يفحصها بنفسه وبإخلاص وبالتأمل والدراسة والبحث لايمكن أن تكون من احتكار أفراد معينين . صحيح أن النساء يولنون وهم أكبر قوة من غيرهن ولكنهم متتساوون معهن بالفطرة . فلا الحق في الحكم أو في الحكم ينطوى بالضرورة على معرفة يقينية بأمور أخرى غير أمور الحكم وبالذات فيما يختص بالدين الحق ، لأنه إذا كان الأمر على خلاف ذلك فكيف نفسر الخلاف الشائع بين حكام الأرض في الأمور الدينية ؟ ولكن فلنفترض أن يكون الطريق إلى الحياة الأبدية معروفاً للأمير بصورة أفضل مما هو معروف لرعاياه ، أو على الأقل فلنفترض ، في إطار غياب اليقين ، بأن أسلم وأهدأ طريق للمواطنين هو الخضوع لأوامر الأمير . قد تقول وماذا بعد ؟ إذا أصدر الأمير أمراً إليك لكي تعمل بالتجارة فهل ترفض السير في هذا الطريق خشية الفشل ؟ جوابي أنني يجب على الاشتغال بالتجارة تلبية لأمر الأمير لأنه في حالة فشل فإنه يكون قادرًا على تعويضي الخسارة بطريق آخر . بيد أن الأمر مختلف في حالة الحياة الآخرة إذا اتخذت طريقةً معوجاً لأنه في حالة الحياة الآخرة إذا ، اتخذت طريقةً معوجاً فلأنه مختلف في حالة ما تحل على النكبة فلييس في مقدور الأمير إصلاح نكبتى ليهدئ من آلامى ، أو يعوضنى عن خسارتى أو يخفف من آلامى أو يعيذنى إلى رضائى بأى مقدار حتى وإن كان أقل من المطلوب . ما هو الضمان الذى يمكن أن يعطى من أجل الحصول على ملكوت السموات ؟

قد يقول البعض إنه لا يقبل الفرض القائل بأن الحكم المعصوم الذى يلتزم به جميع البشر فى أمور الدين هو فى مقدور الحاكم ، إذ هو فى مقدور الكنيسة ليس إلا . فما تقرره الكنيسة يأمر الحاكم المدنى الجميع بالالتزام به ، وبحكم سلطته يأمر بعدم اعتناق أى فكر دينى بخلاف ما تقدمه الكنيسة من تعاليم بحيث يصبح الحكم فى مثل هذه الأمور من شأن الكنيسة وحدها . بل إن الحاكم نفسه يخضع لهذا الحكم ويطلب من الآخرين نفس الخضوع . وردى على هذا البعض هو على النحو资料 : منْ منا لا يرى كم مرة استخدم اسم الكنيسة ، الذى كان مبجلاً فى عصر الرسل ، في ذر الرماد فى عيون الناس فى العصور التالية ؟ ومع ذلك فقولى وقول الآخرين لا علاقة له بالمسألة المطروحة . فمعرفة الحاكم بالطريق الضيق الوحيد المدى إلى الجنة ليست أفضل من معرفة المواطنين ، ولهذا فليس فى إمكانى أن أتخذ من الحاكم مرشدًا لي . فتأغلب الظن أنه جاهل بمعرفة الطريق مثل جهلى . ثم هو بكل تأكيد أقل اهتمامًا بخلاصى مني أنا . فمن بين عديد من الملوك اليهود كم منهم سار وراءهم إسرائيلي سيراً أعمى ولم يسقط فى فخ الوثنية وبالتالي فى الهلاك . ومع ذلك فائت تأمرنى بأن أكون جسوراً وتخبرنى بأن الأمور برمتها الآن فى أمان وسلام لأن الحاكم لا يوصى بمراعاة أوامرها فى الأمور الدينية ، بل بمراعاة أوامر الكنيسة فقط . ولكن بالله عليك ، أية كنيسة ؟ إنها ، بكل تأكيد ، الكنيسة التى تحب الحاكم أكثر . وكأن الذى يجبرنى بالقوانين والعقوبات على الانتماء إلى هذه الكنيسة أو تلك هو الذى يفرض حكمه فى الأمور الدينية . فما الفارق إذن بين أن يقودنى هو نفسه أو يسلمنى لآخرين لكي يقودونى ؟ إننى فى الحالتين محكوم بإرادته ، وفي الحالتين أيضًا هو الذى يتحكم فى وضعى الأبدي . فهل الإسرائيلي الذى يعبد بعلاً بناء على أمر ملكه هو فى وضع أفضل لأنه قد أخبر أن الملك

لا يصدر أمراً في المسائل الدينية ولا يلزم رعایاً بعبادة الله إلا بناء على ما هو متفق عليه من قبل مجلس الكهنة وما هو حق إلهي لعلماء الكنيسة؟ ولهذا فإذا كان دين أية كنيسة يصبح حقاً ومخلصاً لأن رئيس طائفة هذه الكنيسة والأساقفة والكهنة ، بما لديهم من قوة ، يبجلون ويتمدحون هذا الدين فأى دين إذن يمكن أن يكون خالاً وكاذباً ومدمراً؟ فأننا أشك فى نظرية السوكتيسيين ومرتباً فى أسلوب العبادة الذى يمارسه المعدانيون أو اللوثريون . فهل من الأسلم لى أن أنتهى إلى هذه الكنيسة أو تلك بناء على أمر الحاكم لأنه لا يصدر أمراً في المسائل الدينية إلا بسلطان علماء هذه الكنيسة وبمعونة مجتمعهم ؟

أقول الحق ، إننا لابد أن نقر بأن الكنيسة هي في الأغلب ، مؤهلة للتاثير بالباطل الملكي أكثر من تاثير البلاط الملكي بالكنيسة ، هذا إذا اتفقنا على أن مجمع الكهنة هو الذي يصدر القوانين . فمن المعروف أن الكنيسة كانت تحت رحمة تقلب الأباطرة الأرثوذكس والأريوسيين . ولكن إذا كانت هذه الأحداث بعيدة عنا فإن تاريخ إنجلترا الحديث يقدم لنا أمثلة حية ، في عهد هنرى الثامن وإدوارد السادس ومارى وإليزابيث ، في شأن تغيير رجال الكنيسة لأوامرهم في سهولة ويسر ، ولقوانين الإيمان وأسلوب العبادة وفقاً لميول هؤلاء الملوك والملكات . ومع ذلك فلو كان هؤلاء الملوك والملكات لديهم آراء متباعدة في الأمور الدينية وبالتالي أصدروا أوامر متباعدة في مثل هذه الأمور فإن أي إنسان متبصر ، وكدت أقول ملحداً ، لن يقبل القول بأن أي إنسان ، مخلص وشريف يعبد الله ، في مقنوره طاعة هذه الأوامر .

أما فيما يختص بالعبادات الظاهرة فما قول ، أولاً إنه ليس من سلطان الحاكم أن يفرض طقوساً معينة لعبادة الله بقوة القانون سواء في كنيسته

أو في أية كنيسة أخرى . وسبب ذلك ليس مربوداً فقط إلى أن هذه الكنائس مجتمعات حرة وإنما هو مربود أيضاً إلى أن الممارسات الخاصة بعبادة الله ليس لها من تبرير سوى أن أصحابها يعتقدون أنها مقبولة لدى الله . ولهذا فإن العبادة التي تخلو من الإيمان بها ليست حسنة في ذاتها وليس مقبولة من الله . ومن ثم فإن فرض مثل هذه العبادة على شعب يرى أنها مناقضة لمعتقداته يعني إجبار هذا الشعب على الإساءة إلى الله . وهذا النوع من العبث تعجز اللغة عن التعبير عنه لسبب بسيط وهو أن الغاية من أي دين هي إرضاء الله ، وأن الحرية ضرورية لتحقيق هذه الغاية .

ولكن ربما يستخلص القارئ مما سبق قوله أننى أنكر أن يكون للحاكم سلطان على الأمور الحياتية ، وأنه إذا كان ذلك كذلك فمعنى ذلك أننا نسلب الحكم من أي سلطان تشريعى . وأنا أجيبك بأن الأمور الحياتية ، وربما وحدها ، خاضعة للحاكم . ولكن لا يلزم من ذلك أن يشرع الحكم ، كيما شاء ، لكل ما له علاقة بهذه الأمور . إن الخير العام هو معيار التشريع . فإذا حدث أن كان أمر من الأمور الحياتية خالياً من المنفعة فمن الممكن إلا يكون موضع تشريع .

هذا بالإضافة إلى أن الأمور الحياتية لا يمكن أن تظل حياتية إذا ما انخرطت في الكنيسة وفي عبادة الله . إنها لن تكون في متناول الحكم المشرع لأن انخراطها يمتنع معه تكوين علاقة مع الأمور المدنية . إن خلاص النقوس هي المهمة الوحيدة للكنيسة . وهي ليست مهمة الدولة على الإطلاق أو مهمة أي عضو من أعضائها ، بل ليس من مهمتها استخدام أي طقس من الطقوس . فلا استخدام الطقوس أو عدم استخدامها في التجمعات الدينية من شأنه أن يفيد حياة الإنسان وحرি�ته ومكانته أو يسبب لها ضرراً .

فلنسلم مثلاً بأن استحمام طفل بالماء من الأمور الحيادية ، ولنسلم كذلك بأن الحاكم يعلم أن مثل هذا الاستحمام مفيد في علاج أمراض الأطفال أو في تفادي هذه الأمراض ، ويهتم اهتماماً بالغاً بسن تشريع في هذا الأمر . في هذه الحالة يمكنه أن يصدر أوامره بإصدار هذا التشريع . ولكن هل يلزم الأطفال بالعماد في المعمودية المقدسة من أجل تطهير نفوسهم؟ إن الفارق الحاد بين الحالتين واضح للعيان من أول نظرة . ولكن دعنا نطبق الحالة الثانية في طفل يهودي وسترى أن المسألة ليست في حاجة إلى تعليق .

فما الذي يمنع الحاكم المسيحي من أن يكون لديه رعايا يهود ؟ والآن ، إذا قررنا أن مثل هذا الخضر لا يمكن أن يمس اليهودي عندما تجبره ضد ما يعتقد ، على ممارسة دينه ، لأمر هو في طبيعته حيادي فكيف نقبل أن يمارس المسيحي مثل هذا النوع من الممارسة ؟

وأكرر أن الأمور الحيادية بحكم طبيعتها ليس في إمكان أية سلطة بشرية أن يجعلها جزءاً من عبادة الله : لسبب بسيط وهو أن هذه الأمور حيادية . وحيث إن الأمور الحيادية ليس في طبيعتها أن تسترضى الله فكذلك ليس في إمكان أية قوة أو سلطة بشرية أن تسبغ عليها العزة والكرامة بحيث يمكنها أن تسترضى الله . وفي أمور الحياة العامة فإن استخدام الأمور الحيادية التي لم يحرمها الله هو استخدام يتم في حرية وبطريقة مشروعة ، ومن ثم فالسلطة البشرية واردة في مثل هذه الأمور . بيد أن الأمر ليس كذلك في الأمور الدينية . فالآمور الحيادية ليست مشروعة في عبادة الله .

وقد يقال : ماذا لو أن الكنيسة أصبحت وثنية الطابع . هل يتسامه معها الحاكم ؟ جوابي هو على هذا النحو : ما هي القوة التي يتصرف بها

الحاكم والتي تؤهله للقضاء على كنيسة وثنية ليست مستخدمة في زمان معين ومكان معين ، في تدمير كنيسة مستقيمة الإيمان ؟ ولهذا ينبغي التنبؤ بأن القوة المدنية هي هي في كل مكان ، وأن دين الأمير هو دينه هو . وتأسيساً على ذلك يمكن القول بأنه إذا منحت هذه القوة للحاكم المدني في الأمور الروحية ، كما حدث في جنيف ، فإنه قد يجتث الدين الشائع عنه أنه وثنى بالعنف والدم . وعلى غرار هذه القاعدة يمكن لحاكم مدنى آخر ، في بلدة المجاورة ، أن يضطهد الدين المتجدد مثل المسيحية في الهند . فالسلطة المدنية إما أنها تغير كل شيء في الدين وفقاً لأهواء الأمير ، وإما أنها لا تغير شيئاً . وإذا أبى لها ، ولو مرة ، إدخال أي تغيير في الدين بقوة القانون والعقاب فلن يكون ثمة حدود لهذا التغيير بل إنه سيكون من المشروع ، على نفس المنوال ، إحداث تغيير في كل شيء وفقاً لقاعدة الحقيقة التي يشكلها الأمير . ولهذا ينبغي إلا يُحرم أي إنسان من متع الحياة الدنيا بسبب دينه ، حتى الأميركيان الذين يحكمهم أمير مسيحي ينبغي إلا يعاقبوا عقاباً يمس أجسادهم أو خيراً لهم مجرد أنهم لا يعتقدون إيماننا وعبادتنا . وإذا اقتعوا بأنهم يرضون الله عندما يمارسون طقوس بلادهم ، وأنهم ينالون السعادة بفضل هذه الممارسة ، فعلينا أن نتركهم لله ولأنفسهم . دعونا نحفر حتى نصل إلى الجنور . وإليك الصورة :

حفنة من المسيحيين ضعيفة ومعدومة تصل إلى بلد وثنى ، هذه الحفنة الأجنبية تتضرع إلى المواطنين، باسم أحشاء البشرية ، أن يملوهم بضرورات الحياة فيمدونهم ويعطونهم سكناً فيتكلّفون جميعاً ويكونون في النهاية شعباً واحداً . وبذلك تتجذر المسيحية في هذا البلد وتنتشر ولكنها لن تكون الأقوى على حين غرة . وفي هذه الحالة يعم السلام والصدقة

و والإيمان والعدالة . وفي النهاية يصبح الأمير مسيحيًّا ، ويصبح حزبهم هو الأقوى . وفجأة تنهار المواشيق وتُنهَى الحقوق المدنية وتتجثُّ الوثنية . وفيما يختص بالوثنيين الأبراء الذين يتسمون بمراعاة دقّيقة لقواعد العدالة وقانون الطبيعة وبعدم الخروج على قواعد المجتمع فإنّي أقول إنّه إذا لم يهجر هؤلاء الوثنيون دينهم القديم وينتقلون إلى دين آخر جديد وغريب فإنّهم معرضون للطرد من أراضيهم ومن ممتلكاتهم الموروثة ، بل للحرمان من الحياة ذاتها . وعندئذ تصبح الكنيسة قوية وشرهة في السيطرة . ومثل هذه الكنيسة من شأنها أن تنتج وأن يصبح ادعاؤها الدين وعنایتها بالنفوس عباءة يتستر من ورائها النهب والطموح .

إذن كل من يعلن أن الوثنية ينبغي أن تجثُّ من أي مكان بالقوانين والعقاب والنار والسيف عليه أن يُطبّق هذه القصة على نفسه لأنّ الحالة واحدة سواء في أمريكا أو في أوروبا . ومن ثم فلا يمكن حرمان الوثنيين هناك أو المسيحيين المنشقين هنا من متع الحياة الدنيا استناداً إلى محكمة كنسية ، كما لا يمكن تغيير الحقوق المدنية أو انتهاكيها اعتماداً على أسباب دينية في مكان دون آخر .

وقد يقال إن الوثنية خطيئة ، ومن ثم لن تكون موضع تسامح . فإذا قيل بعد ذلك إنه ينبغي تجنبها فالاستدلال سليم . ولكن لا يلزم من كونها خطيئة أن يكون العقاب من مهامّة الحاكم : لأنّه ليس من مهمته استعمال السيف لإِنْزَال العقاب على المسائل التي يعتقد ، حياديًّا ، أنها خطيئة ضد الله . فالشرابة والشراسة والكسيل وما شابه ذلك خطاياً متفق عليها من قبل بني البشر أجمعين . ولكن لم يقل أحد أن من مسؤولية الحاكم إِنْزَال العقاب على من يرتكب أيّاً من هذه الخطايا . وسبب ذلك مردود إلى أن هذه

الخطايا لا تمس حقوق الآخرين ولا تنتهك سلام المجتمعات . بل إن خطيئة الكذب ليست موضوع عقاب في أى مكان إلا في الحالات التي تُستبعد فيها السفالة ، والإساءة الموجهة إلى الله ولا يستبعد الضرر الذي يمس الجيران والدولة . ثم ماذا يحدث لو أن الأمير ، في بلد ما ، كان مسلماً أو وثيناً وارتئى أن المسيحية كاذبة ومهينة لله ، ألا يُجتَنِّب المسيحيون لنفس السبب وينفس الأسلوب ؟

وقد يقال كذلك إنه ينبغي اجتناث الوثنيين بقانون موسى . وهو قول حق ولكنه ليس قوله يلتزم به المسيحيون . فلا أحد يزعم أن ما يأمر به قانون موسى ينبغي أن يأتمر به المسيحيون . وليس مداعاة للسخرية أكثر من هذه التفرقة التي نقيمها بين القانون الأخلاقي والقضائي والطقوسي . فليس ثمة قانون وضعى يجبر البشر . فالقانون الوضعي لا يجبر شعباً على تطبيقه إلا إذا كان خاصاً به . «يا إسرائيل اسمع» هذا قول كافٍ لعدم التزام أي شعب بقانون موسى إلا شعب إسرائيل . وهذا الرأى وحده هو الإجابة لكل من يحرضنا على تطبيق قانون موسى الذي ينص على إعدام الوثنيين .
تفصيل هذه الحجة على الوجه الآتى :

إن الوثنيين في الدولة اليهودية على ضربين . وثنين ولدوا في أحضان الطقوس الموسوية وأصبحوا مواطنين في هذه الدولة ثم أنكروا ، فيما بعد ، عبادة إله إسرائيل . وقد اتهموا بأنهم خونة ومتمردون ، بل اتهموا بالخيانة العظمى كحد أدنى . وسبب ذلك أن الدولة اليهودية متمايزة عن أي كومنولث ، وعن أي دولة أخرى في أنها مؤسسة على ثيوقراطية مطلقة . ولم يكن ثمة فارق بل لم يكن من الممكن أن يكون ثمة فارق بين هذه الدولة والكنيسة . وقوانين عبادة الإله الواحد غير المنظور هي قوانين الشعب اليهودي .

وهي جزء من النظام السياسي حيث الله هو المشرع . فإذا دلني أحد على دولة في ذلك الزمان تقوم على هذا الأساس فإإننى في هذه الحالة أقر وأعترف بأن القوانين الكنسية هي جزء مما هو مدنى ، وأن رعايا هذه الحكومة قد تكون مساقية بل من الضروري أن تكون مساقية للكنيسة بفعل السلطة المدنية . ولكن ليس ثمة شيء من هذا القبيل محكوم بالإنجيل في أية دولة مسيحية . نعم ، ثمة مدن ومماليك عديدة آمنت بال المسيح ولكنها مع ذلك احتفظت بنظامها السياسي القديم من غير اختلاط بقانون المسيح . نعم علمهم كيف ينالون الحياة الأبدية بالإيمان والأعمال الخيرة ولكنه لم يؤسس دولة ، ولم يصف لهم أي شكل جديد ومتميز من أشكال الحكم ، ولم يسلم أي سيف لأى أمير بهدف استخدامه لإجبار البشر على التنازل عن دينهم وقبول دينه .

هذا عن الضرب الأول ، أما الضرب الثاني فهو أن الأجانب ، الذين كانوا غرباء في كومونولث إسرائيل ، لم يجبروا على ممارسة طقوس القانون الموسوى ، بل على الضد من ذلك فإنه في الأماكن التي يُنص فيها على ضرورة إعدام الإسرائيلي الوثنى (خروج ٢٠ : ٢١) يُنص فيها أيضا على رفض تعذيبه أو اضطهاده . أقرر أن الأمم السبع التي كانت في حوزتها الأرض الموعودة للإسرائيلىين قد اجتثت تماما ، ولكن لم يكن ذلك بسبب وثنيتهم . لأنه لو كان الأمر كذلك فلماذا لم يجتث المؤابيين ؟ السبب في ذلك أن الله من حيث هو ملك اليهود بصفة خاصة فإنه لم يكن في مقدوره المعاناة من عبادة إله آخر مملكته وهى أرض كنعان ، لأن ذلك كان يعتبر خيانة عظمى . فمثل هذا التمرد الصارخ لا يمكن أن يتتسق مع سيطرته التي كانت سيطرة سياسية كاملة . ولهذا كان من الضروري اجتثاث أية وثنية من مملكته ، لأن هذه الوثنية تعنى إقراراً بوجود إله آخر ،

أى بوجود ملك آخر وهذا مناقض لقوانين الامبراطورية ، وكان من اللازم أيضا طرد الوثنيين حتى تصبيع الأرض ملكا للإسرائييليين . ولنفس السبب قام أبناء عيسى ولوط بطرد الإيميين والحوريين من بلادهم وأعطى الله أراضيهم إلى الغزاة طبقا للأسس سالفة الذكر (ثنية ، ٢) وجميع أفراد قبيلة راحاب وسكان جبعون قطعوا عهدا مع يشوع وسكنوا في أرضه ، وكان من بين اليهود عدد وفيه من السبايا الوثنيين . وقد هزم داود وسليمان بلدانا عديدة خارج أرض الموعد حتى الفرات . ولم نعثر على أى من السبايا العديدة أو الأمم العديدة التي خضعت لداود وسليمان منْ أجبر على اعتناق الديانة اليهودية وعبادة الإله الحق ، وعوقب على وثنيته على الرغم من أنهم جميعا كانوا وثنيين . أما إذا ارتد أحد عن ديانته وأراد أن يكون مواطنا في الكومنولث اليهودي فإن عليه أن يخضع لقوانينه ويقبل ديانته . بيد أنه يقوم بذلك طواعية وبدون إجبار . وهو لم يقم بذلك ليدل على خصوصه بل ليستجدى امتيازا . وإذا ما قُبل فإنه يصبح خاضعا لقوانين الكومنولث التي تشجب الوثنية في حدود أرض كنعان . بيد أن هذه القوانين ، كما قلت ، لم تطبق على البلدان الواقعة خارج الحدود على الرغم من أنها خاضعة لليهود .

هذا فيما يتعلق بالعبادة البرانية . يبقى بعد ذلك النظر في بنود الإيمان .

وبنود الدين بعضها عملى وبعضها نظري . وعلى الرغم من أنهما يتسمان بمعرفة الحقيقة فإنهما لا يتجاوزان فهم البنود التي تؤثر في الإرادة وأداب السلوك . ولهذا فإن الآراء النظرية وبنود الإيمان المطلوب اعتناقها ينبغي ألا تكون مفروضة على الكنيسة من خلال قانون الدولة . لأنه

من الحال أن يسن المشرع قانوناً ليس في إمكان الإنسان تنفيذه . والاعتقاد بأن يكون هذا أو ذاك صادقاً لا يستند إلى إرادتنا . وقد فصلنا القول في هذه المسألة بتأثير من نورها فإنها تكون في الوضع الأضعف بالنسبة إلى آية قوة مستعارة منها أضيف إليها من عنف . وبذلك تكون قد أفسدنا القول في الآراء النظرية . والآن علينا أن نتجه إلى الآراء العملية .

إن الحياة الخيرة ، الخالية من الدين والتقوى الحقيقية ، هي من مسئولية الحكم المدني أيضاً . وفيها تكمن سلامة أرواح البشر والكونولث . ولهذا ، فإن الأفعال الأخلاقية لها علاقة بالتشريع البرانى والجوانى ، وبالحكم المدني ، وأقصد بذلك الأمير والضمير . وهنا ثمة خطورة عظمى وهي أن يطغى أحد التشريعين على الآخر ومن ثم يحدث الشقاق بين الحافظ على السلام العام والشرف على خلاص الأرواح . ولكن إذا رأينا الحدود بين هاتين الحكومتين فمن شأن ذلك أن يزيل آية صعوبة في هذه المسألة .

لكل إنسان روح خالدة قادرة على الحصول على السعادة الأبدية أو البؤس . وسعادته مستندة إلى اعتقاده وأعماله في هذه الحياة الدنيا ، وهذه ضرورية للحصول على رضا الله . وقد شرعها الله لتحقيق هذه الغاية . ويلزم من ذلك ، أولاً ، أن ممارسة هذه الأمور هي الواجب الأعظم المنوط بالبشرية ، وأن عنايتنا وتطبيقاتنا وجهودنا في حدتها الأقصى ينبغي أن تمارس بحثاً عن هذه الأمور وت Gowidها ، لأنه لا شيء في هذه الحياة الدنيا يفوق الأبدية . ويلزم من ذلك ثانياً ، ألا ينتهي أحد حق الآخر بسبب آرائه الخاطئة أو يتربص لتدمير أمور الآخرين . ولهذا فإن خلاص الإنسان من شأن الإنسان وحده . ولكن يجب ألا يفهم من ذلك أنتي أقصد إدانة المواعظ

الحسنـة والمحاولات الودودـة للتقليل من وقوع البـشر في الضلال ؛ إذ إن ذلك يعد أسمى واجب يمارسه المسيحي . فمن حق أي إنسان استخدام المـواعظ والـحجـج كما يحلو له من أجل خلاص إنسان آخر .

ولهذا ينبغي الامتناع عن استخدام القوة والـقـهر والـغـطـرـسـة . ومن هذه الزاوية فلا يـحق لـأـي إـنـسـانـ أنـ يـسـتـسـلـمـ لـطـاعـةـ أـوـلـئـكـ الـذـينـ يـلـقـونـ عـلـيـهـ العـظـاتـ وـالـأـوـامـرـ ،ـ وـلـكـنـ يـسـتـسـلـمـ لـماـ هـوـ مـقـتـعـ بـهـ .ـ ذـلـكـ أـنـ كـلـ إـنـسـانـ هـوـ السـلـطـانـ الـأـعـلـىـ وـالـمـلـطـقـ فـىـ إـصـدـارـ الـأـحـكـامـ بـنـفـسـهـ .ـ وـسـبـبـ ذـلـكـ أـنـ أيـ إـنـسـانـ آخـرـ لـيـسـ مـنـ شـائـهـ ذـلـكـ بـلـ لـيـسـ فـىـ إـمـكـانـهـ أـنـ يـتـأـثـرـ بـمـسـلـكـهـ .

ولـكـنـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ أـرـوـاحـهـ الـخـالـدـةـ فـإـنـ الـبـشـرـ لـدـيـهـ حـيـاتـهـ الـمـؤـقـتـةـ عـلـىـ هـذـهـ الـأـرـضـ .ـ وـحـيـثـ إـنـ أـحـوـالـهـ هـشـةـ وـسـرـيـعـةـ الـزـوـالـ ،ـ وـمـدـةـ بـقـائـهـ لـيـسـ مـعـرـوفـةـ فـإـنـهـمـ فـىـ حـاجـةـ إـلـىـ أـلـوـانـ عـدـيـدـةـ مـنـ هـدوـءـ الـبـالـ الـتـىـ يـمـكـنـ أـنـ يـحـقـقـوـهـاـ وـيـحـافـظـوـهـاـ عـلـيـهـاـ بـالـكـدـحـ وـبـالـلـامـ لـأـنـ الـأـمـورـ الـضـرـوريـةـ لـتـدعـيمـ وـجـودـنـاـ لـيـسـ مـنـ الـإـنـتـاجـ الـعـفـوـيـ لـلـطـبـيـعـةـ وـلـاـ هـىـ مـهـيـأـةـ لـاستـعـمالـنـاـ .ـ وـهـذـاـ مـنـ شـائـهـ أـنـ يـتـطـلـبـ عـنـيـةـ أـخـرىـ ،ـ وـمـنـ ثـمـ يـفـضـىـ إـلـىـ عـمـلـ آخـرـ .ـ وـلـكـنـ انـحرـافـ الـبـشـرـيـةـ قـدـ اـنـتـهـىـ إـلـىـ الـحدـ الـذـىـ فـيـهـ يـفـضـلـونـ الـانـقـضـاضـ عـلـىـ شـمـارـ الـآخـرـينـ عـلـىـ أـنـ يـبـذـلـوـاـ أـىـ جـهـدـ فـىـ صـنـاعـتـهـ بـأـنـفـسـهـمـ ،ـ مـنـ الـضـرـوريـةـ أـنـ يـحـافظـ النـاسـ عـلـىـ مـمـتـكـاتـهـمـ التـىـ حـصـلـوـاـ عـلـيـهـاـ بـعـرـقـ جـبـيـتـهـمـ ،ـ وـأـنـ يـحـافظـوـهـاـ عـلـىـ حـرـيـتـهـمـ وـقـوـتـهـمـ حـتـىـ يـمـكـنـهـمـ الـحـصـولـ عـلـىـ مـاـ يـبـتـغـونـ ؛ـ لـأـنـ كـلـ ذـلـكـ مـنـ شـائـهـ أـنـ يـدـفعـ الـبـشـرـ إـلـىـ تـكـوـيـنـ مـجـتمـعـ يـضـمـنـ لـهـمـ مـمـتـكـاتـهـمـ بـفـضـلـ الـتـعـاوـنـ الـمـتـبـادـلـ وـالـقـوـةـ الـمـشـتـرـكـةـ فـىـ الـأـمـورـ الـتـىـ تـسـهـمـ فـىـ رـاحـتـهـمـ وـسـعـاـبـتـهـمـ فـىـ هـذـهـ الـحـيـاةـ الـدـنـيـاـ تـارـكـيـنـ لـكـلـ إـنـسـانـ اـهـتـمـامـهـ بـسـعـاـدـتـهـ الـأـبـديـةـ ذـلـكـ أـنـ الـحـصـولـ عـلـيـهـاـ لـاـ يـتـمـ بـجـهـدـ الـآخـرـينـ وـلـاـ فـقـدـانـهـ مـرـدـوـدـ إـلـىـ خـبـثـ

الآخرين ولا الأمل في الحصول عليها مردود إلى عنف خارجي . ومع ذلك فإنه بقدر ما ينخرط الناس في المجتمعات المؤسسة على المساندة المتبادلة من أجل الدفاع عن خيراتهم الزمانية بقدر ما تسلب منهم إما بخداعهم ونهاهم من قبل زملائهم المواطنين وإما بالعنف العشوائي من قبل الأجانب . وعلاج هذا الشر يكمن في استخدام الأسلحة والثروة وجموع المواطنين . أما علاج الشر الآخر فيكمن في استخدام القوانين . ورعاية جميع هذه المسائل يتلزم بها الحاكم المدني من قبل المجتمع . هذا هو أصل المسألة وهذا هو استعمالها ، وهذه هي حدود السلطة التشريعية (وهي أعلى سلطة) في أية دولة . وأنا أقصد بذلك أن ينص على تأمين الملكية الخاصة ، والسلام ، والثروة ، والسلع لجميع الناس ، وعلى تقوية قوتهم الحيوانية ، بقدر الإمكان ، لمواجهة الغزوات الأجنبية .

وتأسيساً على كل ذلك يصبح من الميسور أن نفهم الغاية التي ينبغي أن تتشدّها السلطة التشريعية ، والمعايير التي تنظم مسلك هذه السلطة . وهذا هو الخير الزمانى والثراء البرانى للمجتمع ، وهو السبب الوحيد فى تأسيس البشر للمجتمع ، بل هو الشئ الوحيد الذى ينشئونه فى هذا المجتمع . ومن بين كذلك الحرية التى يتمتع بها الناس بالنسبة إلى خلاصهم الأبدي ، وتتلخص فى أن كل إنسان عليه أن يفعل ما يقتضى به ضميره أنه مقبول لدى الله الذى تتوقف سعادتهم الأبدية على ما يلذ له ويقبله ؛ لأن الطاعة لله ، فى المقام الأول ، ثم تليها الطاعة فى القوانين .

ولكن إذا سئلت : ماذا يحدث لو أن الحاكم ، بحكم سلطاته ، أصدر أمراً يبيّن غير قانوني بالنسبة إلى ضمير شخص ما ؟ فإن جوابي هو على النحو الآتى : إذا كانت الحكومة تدار بإخلاص ، وكان مستشارو الحكم

مهتمين بالخير العام فإن إصدار مثل هذا الأمر لن يحدث إلا نادراً . ولكن إذا حدث فإنه يجب على هذا الشخص أن يمتنع عن إتيان الفعل الذي يعتقد أنه غير قانوني ، وعليه أن يتحمل العقاب الذي هو قانوني في هذه الحالة . لأن الحكم الخاص لأى شخص فيما يختص بسن قانون ، فى الأمور السياسية ، من أجل الخير العام لا ينبغي بقوه القانون ، ولا يستحق استبداله . ولكن إذا كان القانون يمس الأمور التي ليست فى حدود سلطان الحاكم (مثل إجبار شعب ما أو حزب ما على اعتناق دين غريب وعلى المشاركة فى عبادة وطقوس كنيسة أخرى) ضميرهم استناداً إلى ذلك القانون لأن المجتمع السياسي ليس مؤسساً إلا لتحقيق غاية وحيدة وهى تأمين ملكية الإنسان للأشياء الدينية . أما عنية الإنسان بروحه وبالامور السماوية التي لا تنتوى إلى الدولة ولا تخضع لها فإنها متروكة تماماً للإنسان . ولذا فإن تأمين حياة الناس والأمور المتعلقة بهم فى هذه الأمور هي من شأن الحاكم . ولهذا أيضاً فإن الحاكم ليس فى إمكانه انتزاع هذه الأمور الدينية من هذا الإنسان أو هذا الحزب وإعطائهما إلى إنسان آخر أو حزب آخر ، وليس فى إمكانه تغيير ملكية رعاياه (ولو بالقانون) بسبب علاقته بالغاية المنوط تحقيقها من قبل الحكومة المدنية .

ولكن ماذا يحدث لو أن الحاكم اعتقد أن مثل هذا القانون هو فى صالح الخير العام ؟ جوابى على النحو الآتى : كما أن الحكم الخاص لأى فرد ، إذا كان حكماً خاطئاً ، لا يعفيه من الالتزام بالقانون فكذلك الحكم الشخصى - كما أسميه - للحاكم لا يمنحه حقاً جديداً فى فرض قوانين على رعاياته ، وهو فرض لا يمنحه إياه دستور الحكم ، ولا تمنحه إياه سلطة الشعب . وكذلك الحال إذا قصد الحاكم إلى إثراء رفاقه وأشياعه وإفساد

الآخرين ، ولكن ماذا يحدث لو أن الحاكم اعتقد أن له الحق في سن مثل هذه القوانين ، وأنها من أجل الخير العام ، وكان اعتقاد رعاياه على الضد من ذلك ؟ من الذي يحكم بينهما ؟ جوابي : هو الله وحده ، لأنه لا يوجد قاضٍ ، على وجه العمور ، يحكم بين الحاكم الأعلى والشعب . أقول إن الله ، في هذه الحالة ، هو القاضي الوحيد الذي يعاقب كل إنسان ، في يوم الحساب ، حسب ما يستحق ، أي حسب إخلاصه واستقامته في تنمية التقوى والخير العام وسلام البشرية . ولكن ماذا يمكن أن يكون عليه الوضع قبل يوم الحساب ؟ جوابي على النحو الآتي : العناية الأساسية والرئيسية لكل إنسان ينبغي أن تكون موجهة لروحه أولاً ولسلام العام ثانياً على الرغم من أن قلة من الناس تعتقد أن السلام هو كل شيء .

ثمة نوعان من الخلاف بين الناس ، أحدهما متعلق بالقانون والآخر بالقوة . وهذا الخلاف يدور على أن نهاية أحدهما بداية الآخر . ولكن ليس من اهتمامي البحث عن سلطة الحاكم في دساتير الأمم ، وأن ما أعرفه هو ماذا يحدث عندما تنشأ خلافات دون أن يحس بها أحد القضاة وعندئذ يمكنك القول بأن على الحاكم أن يفرض إرادته لأنه الأقوى ثم ينفذ ما يريد . وهذا قول حق ولكن المشكلة لا تكمن في التشكيك في هذا القول ولكن تكمن في القاعدة التي تفرض حق الحاكم في ذلك .

ولكن علينا الدخول في التفصيات . وهنا أقول ، أولاً ، إن الحاكم ينبغي عليه ألا يتسامح مع الآراء المضادة للمجتمع الإنساني أو مع القواعد الأخلاقية الضرورية للمحافظة على المجتمع المدني . ولكن هذه الأمثلة نادراً ما تحدث في أية كنيسة ، لأنه لا توجد طائفة يصل بها الحال إلى درجة من الجنون يسمح لها أنها مؤهلة لتعليم عقائد من الواضح أنها تقوض أساس المجتمع ، وبالتالي فإنها موضع إدانة من الإنسانية برمتها ، لأن مصالحها وسمعتها معرضة للخطر .

وَثُمَّةِ شَرِ دَفِينٍ وَلَكِنَّهُ مِنْ أَخْطَرِ الشَّرُورِ عَلَى الْوَلَةِ وَهُوَ أَنْ يَنْتَزِعُ النَّاسَ حَقًاً مَعِيْنًا لَهُمْ وَلَطَائِفَتِهِمْ وَيَغْلِفُونَ هَذَا الْأَنْتَزَاعَ بِكَلِمَاتٍ خَدَاعِيَّةٍ هُنَّ فِي حَقِيقَةِ أَمْرِهَا مُضَادَّةٌ لِلْحَقِّ الْمُدْنِي لِلْجَمَاعَةِ . مَثَالُ ذَلِكَ : لَيْسَ فِي إِمْكَانِ العَثُورِ عَلَى طَائِفَةٍ تَعْلَمُ الإِعْلَانَ صِرَاطَةً عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْأَمْرَوْرِ لَدُغَّةُ الْحَاكِمِ إِلَى مَرَاقِبِهِمْ وَإِلَى إِيْقَاظِ الْوَلَةِ لِلْمَلَاهَةِ اِنْتَشَارَ هَذَا الشَّرِ الْخَطِيرِ . وَمَعَ ذَلِكَ نَحْنُ لَا نَعْدُمُ الْعَثُورَ عَلَى بَشَرٍ يَقُولُونَ نَفْسُ الْمَعْنَى وَلَكِنْ بِالْفَاظِ أَخْرَى . فَمَاذَا يَقْصِدُ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِأَنَّ الإِيمَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُسْتَبِعًاً مِنَ الْهَرَاطِقَةِ ؟ إِنَّهُمْ يَقْصِدُونَ أَنْ مِنْ حَقِّهِمْ وَحْدَهُمُ الْقَوْلُ بِهَذَا الْأَسْتِبْعَادِ ، لَأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ كُلَّ الَّذِينَ لَا يَنْتَمِيُونَ إِلَى تَجْمِعِهِمْ هَرَاطِقَةٌ ، أَوْ عَلَى الْأَقْلِ يَعْلَمُونَ ذَلِكَ عِنْدَمَا يَرَوْنَ أَنَّ هَذَا الإِعْلَانُ يَأْتِي فِي الْوَقْتِ الْمَنَاسِبِ . وَمَاذَا يَعْنِي قَوْلُهُمْ بِأَنَّ الْمَلُوكَ الْمُحْرَمَيْنَ يَفْقَدُونَ تِيجَانَهُمْ وَمَمَالِكَهُمْ ؟ إِنَّهُمْ الْبَيِّنُونَ هُنَّا أَنَّهُمْ يَنْسَبُونَ إِلَى أَنفُسِهِمْ ، عَنْوَةً ، سُلْطَةً إِسْقَاطِ الْمَلُوكِ ، لَأَنَّ هُؤُلَاءِ الْمَلُوكَ يَتَحَلَّوْنَ سُلْطَةَ الْحَرْمَانِ الَّتِي هِيَ حَقٌّ مُتَمَيِّزٌ لَهُمْ بِفَضْلِ رَتَبَتِهِمُ الْكُنْسِيَّةِ . وَهَذَا السُّلْطَانُ ، الَّذِي هُوَ مُؤَسِّسٌ عَلَى النِّعْمَةِ الإِلَهِيَّةِ ، يَزْعُمُ أَصْحَابُهُ ، صِرَاطَةً ، أَنَّهُمْ يَتَحَكَّمُونَ فِي جَمِيعِ الْأَمْرَوْرِ لَأَنَّهُمْ فِي غَنْيٍ عَنِ الاعْتِقادِ أَوْ عَلَى الْأَقْلِ فِي غَنْيٍ عَنِ الزَّعْمِ بِأَنَّهُمْ هُمْ وَأَمْثَالُهُمُ الَّذِينَ يَنْسَبُونَ إِلَى الْمُخْلَصِينَ وَالْمُتَدَبِّرِيْنَ وَمُسْتَقِيمِيِّيِّيِّنَ الْإِيمَانِ ، أَيْ إِلَى أَنفُسِهِمْ بِشَكْلٍ وَاضْعَفَ وَصْرِيحٍ ، لَهُمْ تَمِيزٌ خَاصٌ أَوْ سُلْطَةٌ عَلَى كُلِّ الْفَانِيْنِ ، فِيمَا يَخْتَصُّ بِالْهَمْمُومِ الْمُدْنِيَّةِ ، أَوْ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ ، بِاسْمِ الدِّينِ ، أَنَّهُمْ يَتَحَلَّوْنَ أَيْةً سُلْطَةً لَيْسَ لَهَا عَلَاقَةٌ بِتَجْمِعِهِمُ الْكُنْسِيِّ - أَقُولُ إِنَّ هُؤُلَاءِ لَيْسَ لَهُمُ الْحَقُّ فِي أَنْ يَتَسَامِحُ مَعْهُمُ الْحَاكِمُ . وَكَذَلِكَ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لِزُورِمِ التَّسَامِحِ مَعَ كُلِّ الْبَشَرِ فِي الْمَجَالِ الْدِينِيِّ . فَمَا هِيَ دَلَالَةُ هَذِهِ النَّظَرِيَّاتِ الَّتِي لَا تُشَيرُ إِلَى أَنَّ أَصْحَابَهَا مُسْتَعِدُونَ لِلْانْقِضَاضِ عَلَى الْحَكْمِ ، فِي أَيَّةٍ مُنْاسِبَةٍ ، وَالْأَسْتِلاءِ

على إقطاعيات زملائهم وثرواتهم ويطلبون الصفح من الحاكم حتى يصبحوا من القوة بحيث يؤثرون في الحكم ؟

وأكرر القول بأن الكنيسة التي يقوم دستورها على أن الذين ينتمون إليها عليهم ، وبالتالي ، وضع أنفسهم تحت حماية أمير آخر ، هذه الكنيسة ليس لها الحق في أن تطلب التسامح من الأمير ؛ لأنه لو كان للكنيسة هذا الحق فإن على الأمير أن يستسلم لسن تشريع أجنبي في بلاده ، ويواجه شعبه عذاباً مؤلماً لأنهم سيجندون ضد حكومته . ثم إن التفرقة المبتذلة والمغلوطة بين البلاط والكنيسة لا تفضي إلى علاج هذه المتابع وعلى الأخص عندما يخضع كل منهما للسلطة المطلقة لفرد واحد لا يملك فقط سلطة إقناع أعضاء كنيسة بما يمسه إما على أنه ديني محض أو ما شابه ذلك ، ولكنه يملك أيضاً نهيم عن ارتكاب فعل معين خوفاً من عذاب النار الأبدي . ومن السخرية أن يعلن الإنسان أنه مسلم فقط من حيث الدين ولكنه فيما عدا ذلك فإنه يعلن أنه مخلص لحاكم مسيحي في حين أنه يقر في نفس الوقت بأنه يطيع مفتى القدس طاعة عمياً ، الذي بدوره يخضع خصوصاً تماماً للأمبراطور العثماني ويشكل الدين حسب هواه . ولكن هذا المسلم الذي يعيش وسط المسيحيين يرفض حكومتهم بشكل واضح إذا أقر بأن شخصاً واحداً هو رئيس كنيسته والحاكم الأعلى للدولة .

وأخيراً لا يمكن التسامح على الإطلاق مع الذين ينكرون وجود الله . فالوعد والوعيد والقسم ، من حيث هي روابط المجتمع البشري ، ليس لها قيمة بالنسبة إلى الملحدين . فإنكار الله ، حتى لو كان بالفکر فقط ، يفكك جميع الأشياء . هذا بالإضافة إلى أن أولئك الملحدين الذين يدمرؤن كل الأديان ليس من حقهم أن يستندوا إلى الدين لكي يتحملا . أما بالنسبة إلى

الآراء العملية وإن لم تكن خالية تماماً من الخطأ فإنها إذا لم تكن تود الهيمنة على الآخرين أو تمثل الأمان المدنى للكنيسة التى تعلم هذه الآراء فليس ثمة مبرر لعدم تسامحنا معها .

يبقى بعد ذلك أن أتحدث عن هذا الذى نسميه بفجاجة المجتمعات التى كانت ملؤى وحضانة للمنشقين عن الكنيسة والتى تقدم أقوى اعتراف ضد هذه النظرية عن التسامح . بيد أن ذلك لم يحدث لا بسبب عبقرية هذه المجتمعات وإنما بسبب الظروف التعسفة التى توجد فيها حرية مقهورة أو مريضة . وقد تتوقف كل هذه الاتهامات إذا اضطررت الكنائس إلى أن تتخذ من التسامح أساساً لحريتها ، وأن تعلم أن حرية الضمير حق طبيعى لكل إنسان يخصها كما يخص المنشقين ، وأن لا إكراه فى الدين سواء بالقانون أو بالقوة . وعندئذ يتوقف الضمير عن الشكوى وإحداث الصخب . وعندما نزيل أسباب عدم الرضا والعداوة فلن يبقى شيئاً فى هذه التجمعات أكثر سلاماً وأقل عرضة لإحداث اضطرابات فى الدولة مما هو حادث فى التجمعات الأخرى . ولكن علينا الآن فحص أهم هذه الاتهامات .

فأنت قد تقول إن التجمعات والمجتمعات تعرض السلام العام للخطر وتهدد الدولة . وجوابى أنه إذا كان ذلك كذلك فلماذا تتعقد هذه الاجتماعات العديدة يومياً فى الأسواق وفي المحاكم ؟ ولماذا تعانى الجماهير من المقاومة ، ولماذا تعانى البشرية فى المدن ؟ قد تجيب بأن تلك التجمعات مدنية ، أما التى تعرّض إليها فهي كنسيّة . وجوابى أنه من المحتمل أن مثل هذه التجمعات التى هي أبعد ما تكون عن تناول الشؤون المدنية تحدث ارتباكاً لها . ولكن التجمعات المدنية مكونة من أشخاص لهم فكر واحد ، كما لو كان الاتفاق فى الدين مؤامرة ضد الدولة ، وكما لو كان الناس لا

يشعرون بدفع الإجماع في الدين إلا إذا تقلصت حريةهم . ومع ذلك فما زال التدليل قائما على أن التجمعات المدنية مفتوحة وحرة لكل إنسان في حين أن المجتمعات الدينية للمنشقين هي اجتماعات أكثر انغلاقاً من غيرها ، ومن ثم تتبيح الفرصة لعمل مؤامرات سرية . وجوابي أن هذا الرأي ليس صائباً تماماً لأن كثيراً من التجمعات المدنية ليست مفتوحة لكل إنسان . وإذا كانت بعض المجتمعات الدينية خاصة فمن الذي يلام (بالله عليكم) : أولئك الذين يرغبون في ذلك أو أولئك الذين يمنعونها من أن تكون للجميع ؟ وقد تقول ، مرة أخرى ، إن التجمع الديني يوحد عقول الناس وعواطفهم وهذا فهو أكثر خطورة . ولكن إذا كان ذلك كذلك لماذا لا يخاف الحاكم من الكنيسة ، ولماذا لا يمنع اجتماعاتها بدعوى أنها خطرة على حكومته ؟ قد تقول إن سبب ذلك أنه هو نفسه جزء منها بل هو قائد هذه المجتمعات ، وعندهم يبيو الأمر كما لو لم يكن هو أيضاً جزءاً من الدولة وقائد الشعب برمته .

إذن ، دعونا نتناول المسألة بصرامة . إن الحاكم لا يخشى كنيسته وإنما يخشى الكنائس الأخرى لأنه عطوف ومحب لكتنيسته وقاس على الكنائس الأخرى . يتعامل مع شعب كنيسته على أنهم أولاده بل إنه يغرسهم في المرح والسرور . أما مع أفراد الكنائس الأخرى فهو يتعامل معهم على أنهم عبيد ، وهم يحررون من أنفسهم بلا لوم ، ولا يعوضهم عن ذلك إلا بأن يكرههم على العمل الإجباري الشاق ويسجنهم ويصارب أملاكهم ويقتلهم ، بينما ينحاز إلى شعب كنيسته ويدافع عنهم . أما أعضاء الكنائس الأخرى فيضربهم بالسوط ويقهرون . دعه يقلب عليهم الموائد أو دع المنشقين لا يتمتعون إلا بنفس الامتيازات المدنية التي يتمتع بها شعب كنيسته وسرعان ما يرى الحاكم أن هذه المجتمعات الدينية لم تعد خطرة . ذلك أن الناس

عندما يتأمرون ويحرصون على التأمر فليس الدين هو الذي يلهمهم بذلك في اجتماعاتهم وإنما المتابعة والاضطهادات هي التي تدفعهم إلى الرغبة في تهدئة أنفسهم . إن الحكومات العادلة والمعتدلة ، في كل مكان ، هي حكومات تنعم بالسكينة . أما القهر فإنه يقضي إلى الحروب الأمر الذي يدفع الناس إلى النضال من أجل التخلص من طوق العذاب والقهر . وأنا أعرف أن الفتنة غالباً ما تحدث باسم الدين . ولكن ما هو حق أن الرعاعي ، بسبب الدين ، غالباً ما يساء معاملتها ، وتحيا في بؤس وشقاء . صدقوني القول إن الفورات لا تنشأ بسبب مزاج خاص بهذه الكنيسة أو تلك أو بسبب مجتمع ديني ولكن من استعداد البشرية في محاولة التخلص بالفطرة من الطوق الذي يجز على رقبتها عندما تئن من أي حمل ثقيل . ولنفترض أننا نحيينا الدين جانباً وأننا اتجهنا إلى التمييز بين الناس على أساس تبادل البشرة والشكل والملمح بحيث لا يتمتع أصحاب الشعراً الأسود (مثلاً) أو العيون الرمادية بالامتيازات التي يتمتع بها المواطنين الآخرون ، كما لا يتمتعون بحق الشراء أو البيع ، أو العيش بأموالهم ، ولا يحق للأباء تعليم أولائهم في مدارس الحكومة . كما أنه مفروض عليهم إما أن يستبعدوا من الانتفاع بالقانون أو أن يتعاملوا مع قضاء متميزين - هل يتشكك أحد في أن هؤلاء الأشخاص الذين يتميزون عن الآخرين بلون شعرهم وعيونهم يتحدون بسبب الاضطهاد المشترك ويشكلون خطورة على الحاكم مثل أولئك الذين يتحدون بسبب الدين ؟ قد يتحد البعض من أجل التجارة والربح ، وقد يتجمع آخرون في نوادي الخمور بسبب البطالة . إن الجوار يجمع البعض والدين يجمع آخرين . ولكن ثمة عامل يوحد الناس لإثارة الفتنة وهو القهر .

قد تتساءل وتقول : هل يلتقي الناس فى القدس الإلهى ضد إرادة الحاكم ؟ جوابى على هيئة سؤال : لماذا ضد إرادته؟ أليس من المشروع ومن الضرورى وجوب اللقاء ! هل تقول ، ضد إرادته ؟ هذا ما اعترض عليه ، وهذا هو جذر جميع الشرور . لماذا تكون معاناة التجمعات فى كنيسة أقل منها فى المسرح أو السوق ؟ إن أولئك الذين يلتقون ليسوا أكثر شرًا أو أكثر هياجاً من أولئك الذين يتجمعون فى مكان آخر . سبب ذلك أنهم موضع إساعة ، وبالتالي يجب عليهم أن يتأنوا . استبعد التحيز الذى يعانون منه فى مسائل الحق المشترك ، وغير القوانين ، واحذف العقوبات التى يتعرضون لها والوضع يصبح آمناً وهادئاً . بل إن أولئك الذين ينفرون من دين الحاكم يعتقدون أنهم أكثر التزاماً بالمحافظة على سلام الدولة لأن وضعهم أفضل فى هذا المكان منه فى أي مكان آخر ، وأن كل المجامع المستقلة والعديدة مثل حراس السلام ستراقب بعضها البعض بحيث يمتنع أى تجديد أو تغيير فى شكل الحكومة وذلك لأنهم لا يأملون فيما هو أفضل من ذلك ، أعني مساواتهم بالآخرين تحت مظلة حكومة عادلة ومعتلة . فإذا كانت الكنيسة التى تتفق مع الأمير دينياً ينظر إليها على أنها السند الرئيسي لأية حكومة مدنية ، وليس من سبب لذلك سوى أن الأمير عطوف وأن القوانين ملائمة لها . نقول إذا كان ذلك كذلك فكم تكون عظمة الأمان التى تتسم بها الحكومة التى يكون فيها الرعايا الطيبون ، أياً كانت الكنائس التى ينتهيون إليها ، من غير تمييز بسبب الدين ، متمتعين بعطف الأمير عليهم وبمنافع القوانين ، وكم تكون الحكومة هي السند والمحافظة عليها ، بحيث لا أحد يخشى قسوة القوانين سوى أولئك الذين يؤذون جيرانهم ويسيئون إلى السلام المدنى ؟

والأن نحن نقترب من الخاتمة فنقول إن كل إنسان له نفس الحقوق التي للأخرين . فهل من المسموح به أن تكون عبادة الله على نمط الكنيسة الرومانية ؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب فمن المسموح إذن عبادة الله على نمط الكنيسة البروتستانتية في جنيف . وهل من المسموح به التكلم باللاتينية في الأسواق ؟ فإذا كان الأمر كذلك فليكن كذلك في الكنيسة . وهل من المشروع لأى إنسان وهو في مسكنه أن يركع ويقف ويجلس ويكون في أى وضع جسماني ، ويلبس ملابس بيضاء أو سوداء ، قصيرة كانت أو طويلة ؟ ولتكن من المصحح به لأى إنسان أن يأكل الخبز ويشرب النبيذ أو يغسل بالماء في الكنيسة . وفي إيجاز يمكن القول بأنه إذا كان القانون ينص على حرية التعامل مع الأشياء في المناسبات العامة للحياة فلتبق هذه الحرية ، في كل كنيسة ، في العبادة الإلهية . ولتجنب حياة الإنسان أو بدنه أو بيته أو عقاره، الألام الناشئة عن التحيز . هل في إمكانك قبول المذهب المشيخي ؟ ولماذا لا تترك الحرية للمذهب الأسقفي . إن السلطة الكنيسية سواء أدارها شخص واحد أو عدة أشخاص ، هي هي في كل مكان . إنها لا تشرع للأمور المدنية ، وليس لها أية قوة قهرية ، ولا علاقة لها بالثروات والدخول .

إن التجمعات الكنيسية والمواعظ تزكيها الخبرة اليومية والقبول الشعبي. إنها مقبولة من صنف معين من الناس له قناعة محددة ، فلماذا لا تكون مقبولة من الكل؟ فإذا حدث في إحدى المجتمعات الدينية ما ينم عن التآمر على السلام العام فلابد من إزالة نفس العقاب الذي ينصب على نفس الحدث إذا ما تم في السوق . وهذه المجتمعات ينبغي ألا تكون محمرة على المنشقين وأصحاب الفحشاء . كما أنه لا ينبغي أن تكون المجتمعات في الكنيسة أقل شرعية من المجتمعات في الصالونات . ولا ينبغي أيضاً أن

تكون بعض الرعایا أكثر احتراماً وإجلالاً من البعض الآخر . فكل إنسان يُحاسب على أفعاله . وليس من المقبول أن يكون أحد الأفراد موضع شك أو معرّة بسبب خطأ ارتكبه شخص آخر . والمتآمرون والقتلة واللصوص والنشالون والزناة والأفاكون أيّاً كانت كنائسهم التي ينتمون إليها ، سواء كانت وطنية أو لم تكن ، يجب أن يعاقبوا ويقمعوا . أما الذين عقيدتهم سلامية وسلوكهم نقى وبلا لوم فيجب أن يعاملوا على قدم المساواة مع زملائهم الآخرين . ولذلك فإذا كان مصراً للمعلمين بعقد اجتماعات جادة ، وإقامة احتفالات ، وممارسة العبادة فيجب أن تكون هذه الأمور برمتها مصراً بها للمشيخيين والمستقلين والأرمنيين والكويكرز وغيرهم بنفس القدر من الحرية . وإذا كان في إمكاننا الحديث بصراحة وجهها لوجه فيجب ألا تسلب الحقوق المدنية في الدولة من أي إنسان بسبب ديانته . والإنجيل لا يأمرنا بشيء من هذا القبيل ، فالكنيسة ترفض أن «أدين الذين من خارج» (كوا، إصلاح ٥ : ١٢) وكذلك الدولة التي تضم ، بلا تمييز ، كل من هو أمين ومسالم ومُجد . هل نعاني من الوثنى عندما يتعامل معنا بالتجارة ، ولا نعاني منه عندما يصلى ويعبد الإله؟ فإذا سمحنا لليهود بأن يمتلكوا منازل مثلنا فلماذا لا نسمح لهم بأن يكون لهم كنيست؟ هل عقيدتهم أكثر زيفاً؟ أم أن السلام المدنى مهدد أكثر عندما يجتمعون في أماكن عامة بدلاً من اجتماعهم في منازلهم؟ ولكن إذا أصبحت هذه الأمور مباحة لليهود والوثنيين فإن أحوال المسيحيين في أي مكان لن تكون أكثر سوءاً من أحوالهم في دولة مسيحية .

قد يكون ردك بالإيجاب لأنهم أقرب إلى الانشقاق واللجاجة والحروب المدنية . وجوابي هو على النحو الآتي : هل هذا الخطأ هو خطأ الدين المسيحي؟ إذا كان ذلك فإن الدين المسيحي يكون أسوأ الأديان . جميماً.

ويترقب على ذلك ألا يؤمن به أى إنسان أو أن يكون مسماً به في أية بولة. لأنه إذا كان هذا الدين فذاً في أن يكون مزعجاً ومدمراً للسلام المدنى فإن الكنيسة ذاتها التي نخرط فيها الحكم لن تكون بريئة على الدوام . ولكننا أبعد الناس عن القول بهذا الكلام عن هذا الدين الذى هو أقوى خصم للشرابة والطمع والشقاوة واللجاجة والشهوات الفاحشة ، والذى هو أكثر الأديان تواضعاً ومحباً للسلام . علينا إذن البحث عن سبب آخر لهذه الشرور التى تُلخص بالدين . وإذا كان بحثنا صائباً فإننا سنلاحظ أن السبب كامن في القضية التى أتناولها . إن السبب لا يمكن في تعدد الآراء (التي لا يمكن تجنبها) وإنما في نبذ التسامح إزاء أولئك الذين يخالفوننا الرأى . وهذا النبذ هو الذي أفضى إلى الحروب التي سادت العالم المسيحي بسبب الدين . إن قيادات الكنيسة التي يحركها الجشع والشهوة النهمة في التحكم إنما هي مستندة في ذلك إلى الطموح والشره للحكام . وقد دفعتهم الخرافات التي تستسلم لها الجمahir الطائشة إلى الغضب من أولئك الذين انشقوا عليهم وذلك لأن قالوا لهم إن المنشقين والهرطقة ينبغي أن يجردوا من ممتلكاتهم ويقتلوا ، وهو قول يأتي على الضد من قوانين الإنجيل وقواعد المحبة . وبذلك يخلطون بين مؤسستين هما في حد ذاتهما متمايزتان تمام التمايز ؛ وأعني بهما الكنيسة والدولة . وحيث إنه من الصعوبة بمكان على بشر أن يعانون من نزع ممتلكاتهم التي حصلوا عليها بعرق جبينهم ، وأن يكونوا فريسة لآخرين يتسمون بالعنف والنهب وعلى الأخص عندما يكونون بلا لوم ، وأن هذا الأسلوب الذي يعاملون به لا صلة له بتشريعات الحكم ولكن بضمير كل إنسان على حدة حيث يكون سلوكه موضع حساب من الله ، فماذا تتوقع من هؤلاء البشر الذين يزداد ضجرهم من الشرور الواقعة عليهم إلا أن يعتقدوا ، في نهاية المطاف ، أنه من المشروع لهم مقاومة القوة بالقوة ، والدفاع عن حقوقهم الطبيعية (التي لا يمكن أن تُهدر بسبب الدين) بالسلاح على قدر المستطاع؟ لقد كان هذا هو المسار الطبيعي للأمور .

والأدلة على ذلك واضحة ومتوفرة في التاريخ . أما كونه سيظل هكذا في مستقبل الأيام فمسألة واضحة كذلك بالنسبة إلى العقل . ولا يمكن أن يكون الحال على غير ذلك طالما كان مبدأ الاضطهاد الديني مهيمناً على عقل الحاكم والشعب ، وطالما ظل أولئك الذين تقع على عاتقهم أن يكونوا الداعين إلى السلام والوفاق في حالة إثارة البشر ، بكل ما أوتوا من فن وقوة ، لكي يدفعوهم إلى حمل السلاح وإلى دخول الحرب . أما كون الحكام ملزمين بالمعاناة من قبل مثيري الفتنة ومعوقى تحقيق السلام العام فهو أمر يدعو إلى الدهشة إذا لم يتضح لنا أنهم قد حرضوا الحكام على المشاركة في النهب والسلب ، ومن ثم وجدوا أنه من المناسب استغلال شهواتهم وكبرياتهم من أجل زيادة نفوذهم . فمنْ منا لا يرى أن هؤلاء الناس الطيبين هم أقرب إلى أن يكونوا وزراء في الحكومة من أن يكونوا كهنة الإنجيل ، وأنهم بمحاولتهم لمطامع الأمراء وأصحاب السلطة وتأييدهم لسيطرتهم فإنهم يحاولون ، بكل ما أوتوا من قوة ، تنمية الطغيان في الدولة وإلا فإنهما يعجزون عن تأسيسه في الكنيسة ؟ وهذا هو الاتفاق التensus القائم بين الكنيسة والدولة . أما إذا قنع كل منها بالبقاء في داخل حدوده – الدولة ترعى الرفاهية الدينية للدولة والكنيسة تنشغل بخلاص النفوس – فإنه من الحال أن يحدث بينهما شقاق . فإن الإله الضابط لكل ، الذي تتضرع إليه ، يضمن التبشير بإنجيل السلام ، وأن الحكام المدنيين الذين هم أكثر اهتماماً بإحداث التوافق بين ضمائرهم والقانون الإلهي ، وأقل حرصاً على ربط ضمائر البشر بالقوانين البشرية يمكنهم ، على غرار أبيائهم ، توجيه اجتماعاتهم ومحاولاتهم لتنمية الرفاهية المدنية لجميع الأطفال إلا الذين يتسمون بالعناد وعدم الانصياع وإحداث الأذى لأقرانهم ، وأن رجال الكنيسة الذين يتباهون بأنهم خلفاء الرسل ويسيرون في أعقابهم بسلام وتواضع من غير تدخل في شئون الدولة يمكنهم أن يتفرغوا تماماً لخلاص النفوس .

وداعاً

ربما لا يجانبنا الصواب إذا ما أضفنا بعض كلمات عن الهرطقة والانشقاق . إن التركى (المسلم) ليس هرطيقاً أو منشقاً بالنسبة إلى المسيحي ، بل إنه لا يمكن أن يكون كذلك . وإذا تحول امرؤ من الإيمان المسيحي إلى الإسلام فإنه لا يصبح هرطيقاً أو منشقاً ، بل يصبح مرتدأ وكافراً . وهذه مسألة ليست موضع شك من أحد على الإطلاق ، ويلزم من ذلك ألا يكون أصحاب المعتقدات المتباينة هراطقة أو منشقين بالنسبة إلى بعضهم البعض .

ولهذا فعلينا البحث عن ماهية أولئك الذين يدينون بدين معين . ومن البين ، في هذه المسألة ، أن الذين يؤمنون بإيمان واحد وعبادة واحدة هم من دين واحد وأن الذين لا يؤمنون بنفس هذا الإيمان وهذه العبادة هم من أديان أخرى . لأنه لما كان كل شيء يتعلق بذلك الدين قائماً في قانونه فإنه يلزم من ذلك أن الذين يتفقون على نفس القانون يتفقون على نفس الدين . والعكس بالعكس .

وتؤسساً على ذلك فإن الأتراك (المسلمين) والسيحيين من ديانتين متباينتين لأن الكتاب المقدس ، عند المسيحيين ، هو قاعدة ديانتهم . والقرآن ، عند المسلمين ، هو كذلك . ولنفس السبب يمكن وجود أديان متباينة بين المسيحيين . فعلى الرغم من أن البابويين واللوثريين يؤمنون بال المسيح ، وبالتالي فهم مسيحيون ، إلا أن ديانة كل منهما متباينة . فاللوثريون لا يعترفون إلا بالكتاب المقدس كقاعدة وأساس لديانتهم ، أما البابويون فيضيفون إلى الكتاب المقدس التقاليد وقرارات البابوات ويتخذون منها

جميعاً قاعدة لديانتهم . وكذلك الحال بالنسبة إلى مسيحيي القديس يوحنا (كما يسمون) ومسيحيي جنيف ، إذ ديانة كل منها متباعدة لأن الآخرين يتخلون من الكتاب المقدس قاعدة لديانتهم أما الأولون فيضيغون التقاليد .

وتؤسساً على ذلك يلزم أولاً أن الهرطقة انفصال يحدث في المشاركة الكنسية بين أناس من دين واحد بسبب القول بآراء ليست واردة في القاعدة نفسها . ويلزم ثانياً أنه بين الذين لا يعترفون إلا بالكتاب المقدس كقاعدة لإيمانهم فإن الهرطقة انفصال يحدث في المشاركة المسيحية بسبب آراء ليست واردة صراحة في الكتاب المقدس . وهذا الانفصال يمكن حلوته بأسلوبين :

١ - عندما ينفصل القسم الأكبر ، أو الأقوى المدعى برعاية الحاكم ، ويُمنع القسم الباقى من المشاركة معه لأنه لا يؤمن بآراء معينة لم يرد ذكرها صراحة في الكتاب المقدس ، وذلك لأنه لا قلة عدد المفسولين ، ولا سلطة الحاكم هي التي تجعل من الإنسان هرطيقاً ، بل الهرطيق هو ذلك الذي يشق الكنيسة إلى أقسام ، ويبتكر أسماء وعلامات للتمييز ، ويعتمد إحداث انفصال بسبب هذه الآراء .

٢ - عندما ينفصل إنسان عن المشاركة الكنسية لأن الكنيسة لا تعترف بآرائه التي لم ترد صراحة في الكتاب المقدس .

إن كلاً من هذين القسمين هرطيق لأنه أخطأ في الأساسيات ، وأخطأ كذلك ، بعناد ، في حق المعرفة ، وبالتالي فإنه قد أحدث شقاوة في الكنيسة ، ولأنه على الرغم من أنه قد أقر بأن الكتاب المقدس هو الأساس الوحيد للإيمان فإنه قد أضاف أساساً جديدة لم تكن واردة في الكتاب المقدس ،

ولأن الآخرين لم يعترفوا بهذه الإضافات ، ولم يؤسسوا عليها شيئاً كما لو كانت ضرورية وأساسية ، وبالتالي فإنه قد أحدث انفصالاً في الكنيسة إما بانسحابه أو بطرده للآخرين .

ولا معنى عنده لأن يقال له إن إيمانه يتفق مع الكتاب المقدس ومع النعمة المعطاة له ، لأنه إذا كان إيمانه وارداً صراحة في الكتاب المقدس فليس ثمة مشكلة ، لأن هذا الإيمان معترف به من قبل جميع المسيحيين . ولكن إذا قال بأن بنود إيمانه هي نتائج مستتبطة من الكتاب المقدس فمن المؤكد أنه على صواب عندما يعتقد بأن مثل هذه البنود تتبع متفقة مع قاعدة الإيمان .

إلا أنه يخطئ إذا فرض هذه البنود على أولئك الذين لا يبيو لهم أنها عقائد دينية . ويكون هرطيقاً إذا ما أحدث شقاوة بسبب هذه العقائد التي ليست أساسية . وأنا لا أعتقد في وجود إنسان يصل إلى درجة من الجنون تفضي به إلى الجرأة في القول بأن استنباطاته وتؤلياته للكتاب المقدس هي من وحي الله ، وبأنه يساوى بين صياغته لبنود الإيمان كما يتخيلها وبين سلطة الكتاب المقدس . وأنا أقر بأن ثمة قضايا تتفق بوضوح مع الكتاب المقدس وليس في إمكان أحد أن ينكر أنها مستتبطة منه . ومن هنا ليس ثمة مشكلة . وأنا لا أقول قولي هذا إلا لأعلن أنه مهما يبيو لك أن هذا الرأى أو ذاك مستتبط من الكتاب المقدس فإنه لا يحق لك وبالتالي أن تفرضه على الآخرين بدعوى أنه بند ضروري من بنود الإيمان إلا إذا كنت على قناعة بأن الآخر لديه بند الحق في أن يفرض عليك آراءً بنفس الأسلوب ، وأن تضطر إلى تقبل جميع الآراء المتباعدة والمتناقضة التي يؤمن بها اللوثريون والكافنيون واللواميون والمعدانيون والطوائف الأخرى التي اعتاد مبتکرو الرموز والمذاهب والعقائد أن يعلنوها للآخرين على أنها استنتاجات -

أصلية وضرورية - من الكتاب المقدس . وأنا أعجب من هؤلاء الذين يسرفون في عناهم عندما يعتقدون أن في استطاعتهم شرح البنود الالزمة للخلاص بأسلوب أكثر وضوحاً من أسلوب الروح القدس الذي هو حكمة الله الأبدية واللامتناهية .

كفانا ، إذن ، الحديث عن الهرطقة التي لا تتعلق ، طبقاً للاستعمال الجارى ، إلا بالعقيدة . ودعنا نتناول الشقاق الذى هو قريب الشبه بالهرطقة ، لأنه يبدولى أن هاتين الكلمتين تعنيان اتفقاً بلا أساس يحدث فى المشاركة الكنسية بسبب أمور ليست ضرورية . ولكن لما كان الاستعمال الذى هو القانون الأعلى للغة قد حدد أن الهرطقة عبارة عن أخطاء ترتكب فى حق الإيمان ، وأن الشقاق يرتكب فى حق العبادة فإنه ينبغي التمييز بينهما على هذا النحو .

الشقاق ، إذن ، للأسباب المذكورة آنفاً ، ليس إلا اتفقاً يحدث فى المشاركة الكنسية بسبب شيء ليس ضرورياً سواء فى العبادة الإلهية أو النظام الكتسي . ويترتب على ذلك أنه ليس ثمة عبادة أو نظام يمكن أن يُعد ضرورياً للمشاركة المسيحية إلا إذا كان المسيح هو المشرع له ، أو الرسل بوجى من الروح القدس وبالفاظ صريحة .

وفى إيجاز يمكن القول بأن من لا ينكر تعاليم الكتاب المقدس الصريحة أو من لا يحدث اتفقاً بسبب أمر ليس وارداً بوضوح فى النص المقدس لا يمكن أن يكون هرطيقاً أو منشقاً سواء فى الفعل أو فى الحق ، مهما طعنت فيه أية طائفة من الطوائف المسيحية ، وأعلن بعضها أو كلها أن هذا الأمر ليس وارداً فى المسيحية الحقة . وكان من الممكن شرح كل ذلك على نحو أفضل من ذلك ، ولكننا نكتفى بهذه الإشارات الموجزة إلى من على شاكلتك .

المشروع القومي للترجمة

| | | |
|---|-----------------------------|---------------------------------------|
| أ. د. أحمد درويش | جون كوبن | اللغة العليا |
| أ. أحمد فؤاد بلبع | مادهو بانيكار جي. أم | الوثنية والإسلام |
| ت : شوقي جلال | جورج / جيمس | التراث المسروق |
| ت : أحمد الحضرى | اتى كاريتنكوفا | كيف تم كتابة السيناريو |
| ت : د. محمد علاء الدين منصور | إسماعيل فصيح | ثريا في غيبة |
| ت : د. سعد مصلوح / د. وفاء كامل فايد | ميلكا إيفيتش | اتجاهات البحث اللسانى |
| ت : يوسف الانطاكي | لوسيان غولدمان | العلوم الإنسانية والفلسفة |
| ت : د. مصطفى ماهر | ماكس فريش | مشعلوا الحرائق |
| ت : د. محمود محمد عاشور | أندرو س. جودى | التغيرات البيئية |
| ت : محمد معتصم وأخرون | جيرار جينيت | خطاب الحكاية |
| ت : د. محمد هناء عبدالفتاح | فيسوافا شمبورييسكا | مختارات |
| ت : أحمد محمود | بيفید برانستون وايرين فرائل | طريق الحرير |
| ت : عبد الوهاب علوب | روبرتسون سميث | ديانة الساميين |
| ت : حسن المودن | جان بيлемان نوبل | التحليل النفسي والأدب |
| ت : أشرف رفيق عفيفي | انوارد لويس سميث | حركات الفن المعاصر |
| ت : د. لطفي عبد الوهاب يحيى/ د. فاروق القاضى / د. حسين | مارتن برنال | أثنية السوداء |
| الشيخ / د. منيرة كروان / | | |
| د. عبد الوهاب علوب | | |
| ت : محمد جمال عبد الرحيم | | واحة سيدة وموسيقاها |
| ت : سيد توفيق | هانز جورج جادامر | تجلى الجميل |
| ت : د. إبراهيم السوقي شتا | جلال الدين الرومي | المشوئ |
| ت : د. بكر عباس | باتريك بارندر | ظلال المستقبل |
| ت : د. حياة جاسم | | مصادر دراسة التاريخ الإسلامى |
| | | النظريات الحديثة للسرد والأس قاوشن |

المشروع القواسم للترجمة (نحت الطبيع)

| | | |
|--|----------------------|---------------------------|
| ت : د. محمد مصطفى بلوى | فيليپ لاركين | مختارات |
| ت : د. طلعت شاهين | مختارات | الشعر النسائى فى أمريكا |
| | | اللاتينية |
| ت : د. نعيم عطية | حورج سفيريس | الأعمال الكاملة |
| ت : د. يمنى طريف الخولي/ د. بلوى عبد الفتاح | ج. ج. كرواثر | قصة العلم |
| ت : د. ماجدة محمد على | صمد بهرنكى | خوخة وألف خوخة |
| ت : سيد أحمد على الناصري | جون أنتيس | مذكرات رحالة |
| ت : أحمد محمد حسين هيكل | محمد حسين هيكل | دين مصر العام |
| ت : المهدى أخرىف | اكتافيو باث | اللهب المزدوج |
| ت : نخبة | | التنوع البشرى الخلاق |
| ت : د. محمد عاطف أحمد السيد/ إبراهيم فتحى سليمان/ محمود ماجد | بيتر جران | ما بعد المركزية الأوروبية |
| ت : د. مصطفى إبراهيم فهمي | ديفيد روس | الانقراض |
| ت : د. محمود السيد | بابلو تيرودا | قصيدة حب |
| ت : أحمد محمود | روبرت دونيا جون فاين | التراث المغدور |
| ت : د. حسنة عبد الرحمن منيف | روجر آلن | الرواية العربية |

إن التسامح ينطوي على نقشه ، وهو عدم التسامح ، وهذه هي إشكالية التسامح ، إذن تناول قضية التسامح يستلزم بالضرورة تناول قضية التعصب . بيد أن هذا التخوف قد زال بحكم ضرورة مواجهة التعصب .

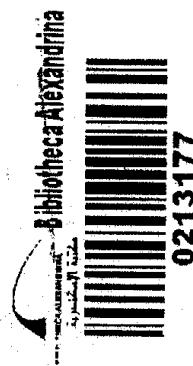
إنها قضية ليست جديدة ، ومع ذلك لها أهمية خاصة في العالم الحديث لسبعين : إن التسامح الثقافي يتغذى التناول التقليدي على أنه ديني فحسب . وثانيا لأن هذه القضية هي المدخل الرئيسي إلى تقدم المجتمعات .

والسؤال ، إذن :

هل في الإمكان رفع المفارقات وما تنطوي عليه من تناقض ؟ جواب هذا السؤال يستلزم العودة إلى الجنور ، ولكن أية جنور ؟ هل هي جنور التسامح أم جنور عدم التسامح ؟

أعتقد أن العودة المطلوبة هي العودة إلى جنور عدم التسامح أو بالأدق التعصب لأنه هو الذي كان سائداً ولايزال . فالإنسان البدائي هو الذي ابتكر فكرة «التابو» . والتابو يعني أن ثمة أشخاصاً أو أشياء غير حية قد عزلت عن العالم وأصبحت «مقدسة» ؛ أي غير قابلة للنقد وإلا فالتعذيب أو الموت لمن يجرؤ على النقد . ومن هذه الوجهة فإن التابو ينطوي على أمر مطلق بالمعنى السلبي ، أي «لاتقتل» ، ومن ثم فأساس التابو هو الفعل المنوع .

وإذا طرحنا هذه الأفكار في إطار التاريخ البشري نحصل على الآتي : «التعصب هو النتيجة الحتمية لمفهوم التابو» .



To: www.al-mostafa.com